



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين
دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - وكالة تبسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تمت بإشراف الدكتور:

من إعداد الطالبان :

حفیظ عبد الحمید

■ محمدودي شهاب الدين

■ نمان أسامة

السنة الجامعية: 2024/2023م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - وكالة تبسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتور:

حفيظ عبد الحميد

من إعداد الطالبان :

- عيدودي شهاب الدين
- خمان أسامة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ التعليم العالي - أ-	عثمان عثمانية
مشرفا ومقدرا	أستاذ التعليم العالي - أ-	عبد الحميد حفيظ
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - ب-	حسن بوعمره

السنة الجامعية: 2024/2023م



الإهداء

نهدي هذا العمل إلى العائلة الكريمة

وإلى أصدقائنا

وأساتذتنا عبر مشوارنا الدراسي

إلى دفعة العلوم الإقتصادية

"تخصص اقتصاد نقدي وبنكي"

[2024-2023م]

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر حمد ما كان، وما يكون، وحمد
الحركة والسكون والصلاة والسلام على النبي الكريم
فبعد الحمد والشكر لله لتوفيقه لنا في إتمام هذا البحث،
نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان، ووافر التقدير
والإحترام إلى الأستاذ الدكتور الفاضل
"حفيظ عبد الحميد" لقبوله الإشراف على هذا البحث ولما
قدمه لنا من نصائح قيّمة وتوجيهات صائبة، وهذا في
جميع مراحل بحثنا هذا ومهما قلنا فلن نوفيّه حقّه من
الشكر والثناء، فنسأل الله أن يجزيه عنا خير الجزاء وأن
يديم عليه نعمة الصحة والعافية.
كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من
بعيد سواء بالقليل أو بالكثير.

المخلص

الملخص

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تستقطب أموالها من مجموع احتياطات أقساط المساهمين ومن الحصص المالية الخاصة، وتقوم باستثمار هذه الأموال في عمليات استثمارية هادفة وتسيير محفظتها المالية، مركزة على ضمان تعويض الزبائن المؤمن عليهم وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف المسطرة، وتسعى بشكل خاص إلى توجيه استخدام هذه الأموال المجمعة إلى مشاريع استثمارية تضمن توسيع المشروع، تحقيق الأرباح والتوصل إلى مردودية متنامية في كل دورة.

ولقد حاولنا قياس هذا الأثر الذي تحدثه عملية التمويل واستثمار الأموال المجمعة من أقساط المساهمين على مردودية شركات التأمين وبالضبط في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، توظيف الأموال، المردودية، التمويل.

Abstract

Insurance companies are considered financial institutions that attract their funds from the total reserves of shareholders' premiums and from private financial shares. They invest these funds in purposeful investment operations and manage their financial portfolio, focusing on ensuring compensation for insured customers while at the same time achieving the established objectives. They seek in particular to direct the use of these funds. The funds raised are allocated to investment projects that ensure the expansion of the project, the realization of profits, and reaching a growing return on each cycle.

We have tried to measure this impact that the financing process and investment of funds collected from shareholders' premiums have on the profitability of insurance companies, specifically in the Algerian Insurance Company (CAAT).

Keywords: insurance companies, investment of funds, profitability, financing .

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	كشف نسب التمويل المقارن لشركة CAAT	1
46	تطور رقم أعمال الإنتاج حسب فروع التأمين لشركة CAAT ما بين 2021-2023	2
49	مساهمات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	3
51	تطور النواتج المالية لشركة CAAT	4
55	كشف نسب السيولة المقارن لشركة CAAT	5
55	كشف نسب الربحية المقارن لشركة CAAT	6
56	كشف نسب المردودية المقارن لشركة CAAT	7

2- فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	شروط تأسيس شركات التأمين	01
15	العوامل المؤثرة في المردودية	02
41	الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة 264	03
47	تطور رقم أعمال الإنتاج للشركة ما بين 2021-2023	04
48	بنية افتتاح لسنة 2023	05
50	تطور التوظيفات المالية لشركة CAAT ما بين 2017-2023	06
54-53	بنية النواتج المالية لشركة CAAT ما بين 2021-2023	07
57	تطور المردودية المالية لشركة CAAT	08

الفهرس العام

المحتويات

IV	المخلص
VI	فهرس الجداول والأشكال
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: مدخل لمردودية شركات التأمين
2	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لشركات التأمين
2	المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين
2	أولاً: تعريف شركات التأمين
3	ثانياً: شروط تأسيس شركات التأمين
4	ثالثاً: خصائص شركات التأمين
5	رابعاً: أهمية شركات التأمين
6	المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين
6	أولاً: الأشكال القانونية لشركات التأمين
6	ثانياً: الأشكال الفنية لشركات التأمين
8	المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين
10	المبحث الثاني: المردودية في شركات التأمين
10	المطلب الأول: مفهوم المردودية
10	أولاً: تعريف المردودية
11	ثانياً: خصائص المردودية
12	ثالثاً: أهمية المردودية
13	المطلب الثاني: مستويات المردودية والعوامل المؤثرة فيها
13	أولاً: مستويات المردودية
14	ثانياً: العوامل المؤثرة في المردودية
16	المطلب الثالث: محركات المردودية في شركات التأمين

18 خلاصة الفصل.
19 الفصل الثاني: التمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين.
20 المبحث الأول: التمويل في شركات التأمين.
20 المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل.
20 أولاً: تعريف التمويل.
21 ثانياً: أهمية التمويل.
22 المطلب الثاني: مصادر أموال شركات التأمين.
24 المطلب الثالث: دور التشخيص المالي في تسيير أموال شركات التأمين.
24 أولاً: إعداد الميزانية المالية المختصرة.
26 ثانياً: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
27 ثالثاً: التحليل باستخدام النسب المالية.
30 المبحث الثاني: توظيفات أموال شركات التأمين.
30 المطلب الأول: مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين والعوامل المؤثرة عليها.
30 أولاً: مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين.
32 ثانياً: العوامل المؤثرة على سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين.
34 المطلب الثاني: أشكال توظيف أموال شركات التأمين.
34 أولاً: التوظيفات المالية.
35 ثانياً: التوظيفات التقليدية.
36 المطلب الثالث: دور التوظيفات المالية في تمويل شركات التأمين.
36 أولاً: إعتبار شركات التأمين كمستثمر.
37 ثانياً: إعتبار شركة التأمين كعون إقتصادي.
38 خلاصة الفصل.
39 الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية CAAT – وكالة تبسة.
40 المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين "CAAT".

المطلب الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة، وهيكلها التنظيمي	40
أولاً: التعريف بوكالة "CAAT" تبسة.....	40
ثانياً: دراسة عناصر الهيكل التنظيمي بوكالة "CAAT" تبسة.....	40
المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"	43
المطلب الثالث: المنتجات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة-	44
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لوضعية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT.....	45
المطلب الأول: تحليل جانب التمويل لدى شركة CAAT.....	45
المطلب الثاني: تحليل جانب توظيف الأموال لدى شركة CAAT.....	49
المطلب الثالث: تقييم الجانب المالي لشركة CAAT	55
خلاصة الفصل	59
الخاتمة.....	60
قائمة المصادر والمراجع.....	63
الملاحق	68

مقدمة

مقدمة

أصبح قطاع التأمين من القطاعات المهمة والرائدة في الإقتصاد العالمي لكونه يدفع بعجلة الإقتصاد للتطور والإزدهار، ويظهر هذا التأثير جليا في الدول المتقدمة باعتبارها قطعت أشواطاً في هذا المجال، فأصبحت المؤسسات العالمية ترى هذا المجال مصدر أمان يحميها من المخاطر التي تصادفها اثناء دورات الإستغلال والإستثمار مما دفع الباحثين إلى الإهتمام بهذا الأخير.

ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها، بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة الإشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها، وتلتزم شركات التأمين بدفع إيرادات لهم وذلك خلال فترة زمنية محددة.

ولقد ولد نشاط التأمين لدى شركات التأمين نشاطاً آخر مكملاً له وهو النشاط المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط من المؤمن لهم ثم توظيفها في أوجه الإستثمار المختلفة.

وتحصل شركات التأمين على فائض مالي في خزينتها من خلال الأقساط والتي تسمح لها بتسييد الكوارث المحققة مستقبلاً، وعلى شركات التأمين توظيف هذه الأموال المجمعة لديها في مختلف أوجه الإستثمار بطريقة عقلانية تسمح لها بضمان مصالح المؤمن لهم.

أ - الإشكالية:

تقوم شركات التأمين باستقطاب مبالغ كبيرة نتيجة إمكانية حدوث المخاطر وتعددتها، لذا يستلزم الوصول إلى درجات عالية من تحقيق العوائد التي توفر القدر الكافي من رؤوس الأموال، ومن هذا المنطلق تنبثق إشكالية البحث في صيغتها التالية:

ما مدى تأثير التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين؟

ب - الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي شركات التأمين، وماذا نقصد بالمردودية؟
- كيف تعمل شركات التأمين على جمع الأموال وفيما تتمثل توظيفاتها المالية؟
- هل توجد علاقة بين التمويل وتوظيف الأموال بمردودية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT؟

ج - الفرضيات:

من خلال الإشكالية السابقة يمكن الخروج بالفرضية الرئيسية التالية:

لتمويل وتوظيف الأموال أثر على مردودية شركات التأمين.

استناداً إلى إشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات تتسجم مع موضوع البحث، التي سيجري اختبارها، واستخلاص النتائج من خلالها، ولهذا ينطلق البحث من خلال طرح الفرضيات التالية:

• تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تقدم الخدمات التأمينية وتقوم باستثمار أموالها من أجل تحقيق الأرباح.

• المردودية هي تلك العوائد التي تحققها شركات التأمين بعد عملياتها الإستثمارية.
 • تعمل شركات التأمين على جمع الأموال من أقساط المؤمن لهم ثم تقوم باستثمارها في مجالات عديدة.
 • توجد علاقة بين التمويل وتوظيف الأموال بمردودية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT، بحيث كلما كان التمويل وتوظيف الأموال في الشركة بالشروط وفي المجالات المناسبة أدى ذلك لتحقيق أرباح للشركة وبالتالي رفع مردوديتها.

ح- أسباب إختيار موضوع الدراسة:

• أسباب ذاتية:
 - موضوع "أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين" من المواضيع التي تدرج ضمن تخصصنا الذي يتمثل في "اقتصاد نقدي وبنكي".
 - الرغبة الشخصية في توفير المادة العلمية للطلبة والباحثين حول موضوع شركات التأمين.

• أسباب موضوعية:

- حداثة موضوع الدراسة.

- الأهمية التي تحظى بها شركات التأمين في الجزائر.

- نقص الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع رغم أهميته.

خ- أهمية وأهداف الدراسة:

■ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الدور المزدوج الذي تقوم به شركات التأمين، زيادة على كونها تقدم الضمانات للأشخاص والممتلكات كنظام تأميني، فلها دور تمويلي باعتبارها مؤسسات مالية تمنح الموارد المالية للوطن.

■ أهداف الدراسة:

← التعرف على واقع مردودية شركات التأمين في الجزائر؛

← إبراز طبيعة علاقة التمويل وتوظيف الأموال بالمردودية في شركات التأمين؛

← التعرف على الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - وكالة تبسة محل الدراسة التطبيقية.

د - منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية ولإثبات صحة الفرضيات وتحليلها إعتدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي.

إختارنا إتباع المنهج الوصفي عند استعراضنا للمفاهيم العامة للموضوع، والمنهج التحليلي لمعالجة مردودية شركات التأمين، والمنهج الإحصائي لدراسة الحالة استنادا إلى إحصائيات ومعطيات تخص الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

ذ - حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بوكالة تبسة خلال المجال الزمني [2021-2023] وأما في ما يخص فترة التربص فكانت خلال شهر مارس 2024.

ر - مرجعية الدراسة:

في بحثنا هذا حاولنا الإستعانة بمراجع مختلفة:

- المصادر الأولية: وقد تمثلت في القوائم المالية التي تم الحصول عليها من الشركة الجزائرية للتأمين CAAT بوكالة تبسة.

- المصادر الثانوية: وتمثلت في الكتب والدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع (أطروحات دكتوراه، مذكرات ماجستير، مجلات).

ز - صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة عند جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة الدراسات السابقة حول الموضوع.

س - هيكل الدراسة:

إنطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول فصلين نظري وفصل ميداني بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، بالإعتماد على الطريقة المنهجية في ترتيبهم من أجل الربط بين عناصر البحث ومراعاة تسلسل وترتيب الأفكار.

❖ **الفصل الأول:** خصص هذا الفصل كمدخل لمردودية شركات التأمين وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي لشركات التأمين، أما المبحث الثاني تناولنا المردودية في شركات التأمين.

❖ **الفصل الثاني:** تناولنا فيه التمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين من خلال تقسيمه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول إلى التمويل في شركات التأمين، أما آخر مبحث فتطرقنا فيه إلى توظيفات أموال شركات التأمين.

❖ **الفصل الثالث:** تم القيام بدراسة حالة الشركة الجزائرية CAAT - وكالة تبسة، حيث تم تسليط الضوء في المبحث الأول على تقديم الشركة الجزائرية للتأمين CAAT، بينما المبحث الثاني والأخير تطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية لوضعية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT. وستنتهي الدراسة بخاتمة عامة تضم نتائج اختبار الفروض وأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الموضوع مع تقديم بعض التوصيات.

الفصل الأول:

مدخل لمردودية

شركات التأمين

الفصل الأول: مدخل لمردودية شركات التأمين

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية التي كان ظهورها أمراً حتمياً، تروجا لفكرة التأمين ولإعباء دور المنظم لضمان الإستقرار، ووسيطاً بين المؤمن لهم ومختلف المؤسسات الإقتصادية بحيث تقوم بتمويلها من خلال الإقراض أو المساهمة في رأس المال أو تقوم بإنشاء مشروعات ملكا لها وهذا بغرض تنويع العوائد وتحقيق ربح، وللإجابة أكثر من حيث تنوع المردودية داخل شركات التأمين، سيتم التطرق في هذا الفصل المبحثين المواليين:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لشركات التأمين.
- المبحث الثاني: المردودية في شركات التأمين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لشركات التأمين

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد وللإحاطة أكثر بهذا المضمون سيتم التطرق في هذا المبحث الى مختلف مفاهيم شركات التأمين و شروط تأسيسها وأنواعها ثم إلى وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

في هذا المطلب سيتم تحديد مختلف تعاريف وشروط باقي شركات التأمين وخصائصها من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف شركات التأمين

لشركات التأمين عدة تعاريف يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- **تعريف 01:** "تعتبر شركات التأمين شركة ذات دور مزدوج، إلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال المتمثلة في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد".¹
- **تعريف 02:** "هي شركات تقوم بتطبيق تقنيات لمواجهة المخاطر متخذة عدة أشكال قانونية، لكن جميعها تخضع لنفس القيود التنظيمية، حيث تهدف على وجه الخصوص إلى ضمان احترام العقود المبرمة، والوفاء بالوعد".²
- **تعريف 03:** "تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة وتقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخسائر المتحققة عند وقوع الحدث المؤمن عليه، وتقوم شركة التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث فتقوم بتوزيعها على مجموع المؤمنيين لديها، لأن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمنيين جميعاً الذين يدفعون أقساط التأمين، وحسب العقد المبرم مع شركة التأمين وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين".³

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين جمع المؤمن لهم، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض لجمهور المستأمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة،

¹ - عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 33.

² F. Ewald, P. Hourat, *gestion de L'entreprise d'assurance*, édition dunod, paris 2013, P 6.

³ - عبد الله الطاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط 2، عمان، 2006، ص 288.

تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة لديها، بهدف تحقيق العائد للوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها.¹

ثانيا: شروط تأسيس شركات التأمين

تختلف شروط تأسيس شركات التأمين من دولة لأخرى، وذلك تبعا لظروفها الخاصة ولكن يمكن إجمال القواسم المشتركة والشروط العامة التي يجب توفرها في شركات التأمين كما يلي:²

1. **إجازة أو رخصة التأمين:** حتى تتمكن شركة التأمين من ممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته.
2. **رأس المال:** يشترط في شركات التأمين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأس مالها عن حد معين ويختلف هذا الحد من بلد لآخر وتبعا لنوع وحجم التأمين الذي تقوم به.
3. **السجلات والدفاتر:** يشترط في شركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها تقييد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط.
4. **استثمار الأقساط:** تعتبر شركات التأمين وعاء ادخاريا كبيرا كونها تقوم بجمع كمية كبيرة من الأموال في شكل أقساط من الأفراد والهيئات حيث يجب عليها استثمارها إما مباشرة بالقيام بالمشاريع الخاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض.
5. **الإلتزام اتجاه المؤمن لهم:** بحيث تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة لهم عند حصول الخطر.
6. **الوديعة:** عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة حماية لحقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للأفراد والهيئات.
7. **أن تعمل على نشر وتطوير الوعي التأميني داخل المجتمع.**

إضافة إلى هذه الشروط هناك شروط أخرى والتي تتمثل في:³

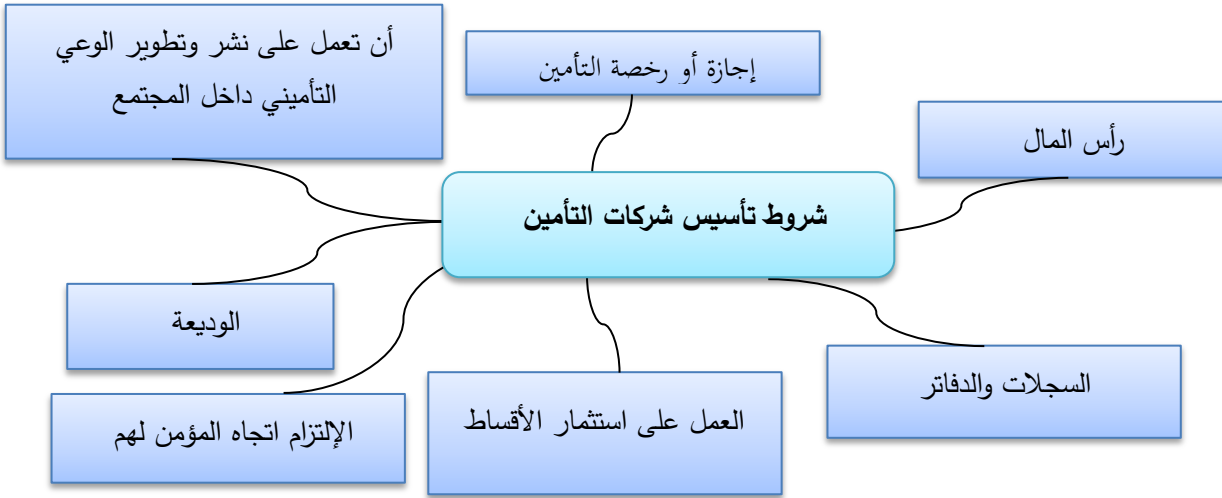
- تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين شركة مساهمة.
- أن تهدف إلى تنمية وتطوير النواحي الإقتصادية في المجتمع.

¹- محمد الأمين معوش، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية -دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، 2013-2014، ص 03.

²- منير ابراهيم هندي، إدارة التسويق والمنشآت المالية، منشأة المصارف، مصر، 1996، ص ص 405-406.

³- علي المشاقبة، محمد عدوان، إدارة الشحن والتأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2003، ص ص 79-80.

شكل رقم (01): شروط تأسيس شركات التأمين



المصدر: منير ابراهيم هندي، إدارة التسويق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص 406.

ثالثا: خصائص شركات التأمين

إن طبيعة العملية التأمينية باعتبارها خدمة مستقبلية تختلف عن غيرها من أنواع النشاطات الأخرى وهذا الاختلاف ناتج عن وجود بعض السمات التي تميز المؤسسات التي تقوم بأداء هذه الخدمة عن غيرها من المؤسسات الأخرى.¹

ومن أهم الخصائص التي تتمتع بها شركات التأمين ما يلي:²

- تتمتع شركات التأمين بالثقة المالية والشخصية فالمؤمن له عند تعاقد مع المؤمن يقوم بدفع أقساط لمدة قد تطول لسنوات عديدة، وقد تسدد مرة واحدة ويقو المؤمن بالتعهد مقابل هذه الأقساط بسداد مبلغ التأمين أو مبلغ التعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده في هذه الحالة لا يوجد ضمان لأموال المؤمن له لدى المؤمن إلا الثقة المالية، وترتبط الثقة المالية بالثقة الشخصية، وذلك ناتج عن امتداد مدة الكثير من الوثائق لفترات زمنية طويلة، يستلزم ضرورة بقاء المؤمن ممارسة نشاطه خلال هذه المدة.
- تعتبر شركات التأمين من أهم الأوعية الإدخارية نتيجة لتراكم الأقساط لديها وهذا ما يعمل على إنعاش وتنشيط الإستثمارات.

¹- مصطفى بناي، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة دكتوراه، في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 81.

²- زياد رمضان، مبادئ التأمين، دراسة عن واقع التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1998، ص 110.

▪ تعتمد مؤسسات التأمين على خبرات متميزة في الإشهار والتسويق والتوزيع، كما تعتمد على الإقناع وتنمية العلاقات الشخصية.

رابعاً: أهمية شركات التأمين

يمكن إيجاز أهم النقاط الآتية التي تركز عليها شركات التأمين في ما يلي:

تلعب شركة التأمين التي تنتمي إلى دائرة المؤسسات المالية دوراً مهماً في تطوير الإقتصاد، وهذا عن طريق تقليل ظاهرة عدم الأمن الإقتصادي التي يعاني منها الأفراد والمؤسسات بسبب ما يواجهونه من مستقبل مجهول بخصوص مختلف الأخطار التي تهدد ممتلكاتهم وأنفسهم وأنشطتهم، وبهذا فإن الحماية التي توفرها شركات التأمين لكل أنواع المؤمن لهم في صورة خدمات تأمينية متنوعة وتتناسب مع نوع شركة التأمين المقدمة لها.¹

كما أن لها دوراً حيوياً في تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمارها في عدة أوجه تتعلق بخطط التنمية والإزدهار الإقتصادي للمجتمع، كذلك تعمل منشأة التأمين على إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في المشروعات الإنتاجية وبهذا ترفع عن كاهل تلك الوحدات الإنتاجية عبء إدارة الأخطار، تاركة للإداريين والفنيين فيها عبء إدارة أعمالها فحسب.

ولا يخفى الدور الذي تلعبه شركات التأمين في استيعاب نطاق عريض من العمالة بما يسهم في التخفيض من آثار مشاكل البطالة ونقص فرص العمل، ولا شك أن أي نمو في قطاع التأمين سيواكبه نمو مماثل في خلق فرص العمل أمام الشباب وتحقيق استقرارهم المنشود.²

تقوم شركات التأمين بدور هام يتمثل في تطوير وسائل منع الحوادث فهي تعمل جاهدة على تطوير الوسائل العلمية والفنية لمنع وقوع الحوادث.³

¹ - صبيحة سعدي، تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022-2023، ص 26.

² - أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 13.

³ - عبد الله سلامة، إدارة تنظيم منشآت التأمين، دار النهضة العربية، ط 3، القاهرة، 1967، ص 23.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

يمكن تقسيم شركات التأمين إلى عدة أنواع:

أولاً: الأشكال القانونية لشركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقاً للشكل القانوني إلى ما يلي:

1. **شركات المساهمة:** هي شركة قانونية بذاتها، يؤلفها عدة أشخاص يكتبون فيها بأسهم قابلة لتداول، ولا يسألون عن ديونها إلا بمقدار أسهمهم فيها، ويقسم رأس المال فيها إلى أسهم تطرح للإكتتاب.¹
2. **شركات الصناديق:** هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الإستثمار، فهي لا تصدر أسهماً، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهي تغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.²
3. **الجمعيات التعاونية:** يقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة أو يعملون لدى مشغل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة اشتراك كل عضو المحدد والمطلوب سداده.³
4. **الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب والزلازل والبراكين، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي، وتوزيع المداخل بعدالة وحماية الأفراد من العجز والفقير.⁴

ثانياً: الأشكال الفنية لشركات التأمين

تنقسم شركات التأمين وفقاً للشكل الفني إلى:

1. **شركات التأمين على الحياة:** تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من

¹ - فطيمة يحيوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011-2012، ص 43..

² - عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 127.

³ - خيرت ضيف، محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 05.

⁴ - مختار محمد الهانسي، إبراهيم عبد النبي حموده، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2003، ص

هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال.¹

2. شركات التأمين العام: عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة الشركات التي تقدم مختلف أنواع التأمين العام عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وعادة ما يعطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة، وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.²

¹ - رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 186.

² - منير ابراهيم هندي، إدارة التسويق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص 405.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين أهم الشركات التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية والتنموية لأي دولة، وتتمثل أهم وظائف شركات التأمين فيما يلي:¹

1. **إدارة العمليات:** وتؤدي شركات التأمين دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها، ومن مجموع الأقساط وعوائد الإستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أو المستفيدين.
2. **إدارة النشاط التسويقي:** يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة، فكلما قلصت تكاليف ابتكار الأنواع الجديدة وتدريب الوكلاء والإشراف عليهم، حتى تصل إلى تحقيق أقساط تأمين منخفضة نسبيا بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى، وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية.
3. **أنشطة تحديد احتمالات الخطر:** يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من تغيرات لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا حيث تقوم بدراسة وتحليل مصادر الأموال ومجالات توظيفها، وذلك من حيث كلفتها والمرونة التي تتوفر فيها، وفي هذا المجال يتم استخدام مؤشرات مالية في تقسيم أداء وكفاءة شركات التأمين.
4. **إدارة الموجودات ومصادر الأموال:** يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من تغيرات يكون لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا.
5. **المحاسبة:** ويعتبر قسم المحاسبة المسؤول عن العمليات المالية، وكذا إعداد مختلف التقارير المالية وتتمثل القوائم المالية في شركات التأمين في كل من:²
 - **الميزانية:** وتمثل الجدول الذي يوضح الذمة المالية لشركة التأمين في لحظة زمنية معينة.

¹ - سامية فقير، دور التدقيق في إدارة المخاطر في شركات التأمين، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، العدد 05، جوان 2020، ص 53.

² - سليمة طبايبي، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية - دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 16، المجلد 06، جامعة بغداد، 2011، ص ص 34-37.

- **جدول حساب النتائج:** ويعتبر المالية التي تنقل للأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والخسائر في تاريخ محدد، وتتضمن هذه القائمة كل المعلومات المحاسبية عن حجم وسير العمليات التي تجريها الشركة، وكذا التدفقات الناتجة عنها خلال الدورة.
 - **الملاحق:** تلتزم شركات التأمين بتكوين وإعداد ملحق خاص بها، لتوفير كل المعلومات الدالة وتسهيل المعلومات الإقتصادية والمالية للمساهمين والشركاء، كما تعد تكملة للقوائم المالية السابقة.
- 6. الوظيفة القانونية:** وتعد هذه الوظيفة مهمة لشركات التأمين، وذلك من خلال تقديم الإرشادات القانونية العامة المتعلقة بالضرائب، التسويق، الإستثمارات وقوانين التأمين.¹

¹ - سامية فقير، دور التدقيق في إدارة المخاطر في شركات التأمين، مرجع سابق، ص 54.

المبحث الثاني: المردودية في شركات التأمين

بعد حصول شركة التأمين على الموارد المختلفة من مصادرها المتعددة، يبقى عليها توظيف هذه الأموال في أوجه الإستثمار المختلفة بغية تحقيق أهداف مختلفة، كمواجهة التزاماتها وتحقيق البقاء والنمو من خلال ابتكار مجالات جديدة للإستثمار، ولعل أهم هذه الأهداف هو زيادة ثروة مالكيها من خلال توفير معدل عائد مقبول لهم.¹

وفيما يلي سيتم توضيح المردودية بمختلف مفاهيمها (تعريف المردودية، خصائص المردودية، أهمية المردودية) ومستويات المردودية وكذا العوامل المؤثرة فيها، محركات المردودية في شركات التأمين.

المطلب الأول: مفهوم المردودية

للمردودية أهمية بالغة حيث أنها الوسيلة المثلى التي من خلالها تستطيع أن تحكم على ما تتميز به شركة التأمين من استقرار مالي.²

أولاً: تعريف المردودية

هناك عدة اختلافات في تعريف أو إعطاء مفهوم شامل للمردودية، ومن بين أهم التعاريف الواردة في المردودية نجد:

- **تعريف 1:** المردودية هي ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال في تحقيق النتائج المالية.³
- **تعريف 2:** تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، نتيجة لإستخدام رأس مالها في نشاطها الإستغلالي، وتعد معيار أفضل من الربح، وتحسب باستعمال مجموع موجوداتها بالقيمة المطلقة (بقيمة النتيجة الصافية).⁴
- **تعريف 3:** إن المردودية عبارة عن مركب ينشأ عدة عناصر معتمدا على هدفها، وتعريفها ومقياسها كذلك فإن خاصيتها حركية ينتهي تحليلها إلى أن كل عملية منفذة تترجم عن طريق مواجهة من

¹ - هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 84.

² - محمد السعيد عبدلي، مصطفى عبد الله الحاج، دور تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة شركة التأمين SAA، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2016-2017، ص 76.

³ - إلياس بن السياسي، يوسف تريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص 267.

⁴ - فضيل دحمان، محمد فضالي، أثر المخاطر على المردودية في شركة التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات للفترة 2009-2021، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022-2023، ص 10.

الإيرادات والنفقات ومن جانب آخر المقبوضات والمدفوعات ومن ثم تؤدي إلى ربح أو خسارة، وعليه فإن المردودية تمثل في الواقع مفهوماً مؤسسياً لأنها تمثل أنشطة المؤسسة دون استثناء.¹

من خلال ما سبق يمكن القول أن المردودية ترتكز على ما يلي:

- **الفائدة:** والتي تستخدم بانعكاس جيد لنجاح أمثل للمؤسسة ولكن مع مواجهه بعض المشاكل فيما يتعلق بالعائد، فهو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه في المستقبل نظير استثماره لأمواله، فالمستثمر يسعى دائماً إلى استثمار أمواله بهدف الحصول على العائد وتنمية ثروته وتعظيم أملاكه.²
- **الربح:** كما هو معروف الفرق بين ما تحصل عليه من عائدات تحقيق وبين النفقات المبذولة إن هذا المعيار هو الأكثر شيوعاً لحد الآن والمعتمد عليه في المؤسسات الإنتاجية باعتباره يغطي جميع جوانب النشاط الاجتماعي وبالأخص الإقتصاد في نفقات العمل وتشكيل صناديق الحوافز المادية للعاملين، وعليه فإن الربح يؤكد المبرر الإقتصادي للنفقات المبذولة ويمثل الأهمية الحاسمة في تمويل عمليات إعادة الإنتاج الموسع وتجديده، وبالتالي فهو يمثل الحصيلة النهائية للنشاط.³

ثانياً: خصائص المردودية

تتميز المردودية بالخصائص الآتية:⁴

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة الأطراف المشاركة.
- تمثل ظاهرياً هدفاً متعارضاً مع السيولة المالية خاصة في الأجل القصير بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة.
- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه، إلا أنه يمكن أن تكون نسبية جزئية وتقسيمية.

¹ - سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات - التحديات الراهنة، دار النشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 63.

² - محمد السعيد عبدلي، مصطفى عبد الله الحاج، دور تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة شركة التأمين SAA، مرجع سابق، ص 77.

³ - نفس المرجع، ص 77.

⁴ - بثينة غريب، قياس كفاءة ومردودية الصناعة التأمينية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA ونموذج بانل - دراسة حالة الجزائر للفترة 2010-2018، مذكرة ماجستير في العلوم المالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020-2021، ص 31.

ثالثا: أهمية المردودية

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:¹

1. المردودية من أجل استقلالية الشركة ودوامها:

ويتجلى ذلك فيما يلي:

- إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان.
- تجديد الإستثمارات القديمة دون اللجوء أو الإعتماد على القروض بنسبة كبيرة.
- تحقيق التوازن المالي (الإستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للشركة).

2. المردودية من أجل ضمان تطور الشركة:

ويتجلى ذلك فيما يلي:

- زيادة الإستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للشركة برنامج مالي قوي.
- التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط الشركة.
- انخفاض التكاليف (مصدر تمويل خارجي)، وبالتالي الإستقلالية المالية.
- هدف الشركة هو تحقيق الربح، وذلك باعتبار الشركة خي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها، من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمسايرة التطورات الإقتصادية الحديثة في العالم المنافسة والتقدم الموجود.

¹ P. Piget, "gestion financière de l'entreprise", 2eme édition, economica, paris, France, 2005, P 105.

المطلب الثاني: مستويات المردودية والعوامل المؤثرة فيها

سننتظر في هذا المطلب إلى مستويات المردودية وكذا العوامل المؤثرة فيها.

أولاً: مستويات المردودية

تقاس المردودية في الأساس على ثلاث مستويات هي:¹

- مستوى النشاط أو المستوى التجاري.

- المستوى الإقتصادي.

- المستوى المالي.

وعليه نجد ثلاث أنواع رئيسية للمردودية وهي:

- مردودية النشاط (المردودية التجارية) Return on sales (Ros)

- المردودية الإقتصادية Return on Assets

- المردودية المالية Return on Equidity

1. **مردودية النشاط (المردودية التجارية):** على هذا المستوى يتم تقييم أداء شركة التأمين بالمقارنة بين

النتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) وهو الذي يشمل مستوى النشاط، لمعرفة إذا كانت

الشركة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة.²

2. **المردودية الإقتصادية:** تسمى كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على

توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها، وتقيس أيضاً مدى نجاح الإدارة في استعمال هاته الأصول

التي عهدت إليها.³

3. **المردودية المالية:** وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة، حيث تهتم هذه

النسبة بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة

شركة التأمين على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على

شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه دفع القيمة الجوهرية للأسهم التي

يحملونها، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى الشركة يجب أن تكون

مردوديتها المالية مرتفعة.⁴

¹ -S. Evreart, **Analyse et diagnostic financier**, édition eyrolles, paris, 1991, P 149.

² - J. peyrard, **Analyse financière**, 8eme édition, vuivert, Paris, 1999, P 178.

³ -k.Stice Earl, James stice, Michael diamond, **Financial accounting: reporting and analysis**, 6th édition, south western, usa, 2001, P 83.

⁴ - P. Piget, **gestion financière de l'entreprise**, 2^{eme} édition, economica, paris, France, 2005, P 105.

ثانيا: العوامل المؤثرة في المردودية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في المردودية إلى:

1. ارتفاع التكاليف: يعود ارتفاع التكاليف إلى الإرتفاع في كل التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة.¹
- 1.1- ارتفاع التكاليف المتغيرة: تعرف التكاليف المتغيرة على أنها التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة.²

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة بالإرتفاع ما يلي:³

- ارتفاع الأجور.
- زيادة أسعار المواد المستعملة في دور الإنتاج.
- ارتفاع حجم المبيعات.
- 1.2- ارتفاع التكاليف الثابتة: نعرفها على أنها التكاليف التي تتحملها شركة التأمين بصرف النظر على حجم الإنتاج التي تبقى مبالغها ثابتة دون تغير.⁴
- 2. ضعف رقم الأعمال: يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع، فإذا انخفض حجم المبيعات وسعر البيع يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال.

1.2. انخفاض حجم المبيعات: الأسباب التي تخفض من حجم المبيعات هي:

- انخفاض حجم الطلب على المبيعات لعدم توافر الجودة وعدم موافقة السعر.
- انتشار الخدمات المنافسة أو البديلة في سوق التأمين.
- ارتفاع تكاليف المواد الأولية.

2.2. انخفاض السعر: أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر الخدمة هي:

- ارتفاع المنافسة في السوق.
- انتشار الخدمات المعروضة في السوق التأميني بكميات كبيرة.
- اقبال المؤمن لهم على الخدمات ذات السعر المنخفض.
- 2.3. بطئ دوران الأصول الإقتصادية: المقصود بكلمة بطئ هو طول فترة تحويل أصول شركة التأمين إلى سيولة، والأسباب الإقتصادية هي:
- وجود استثمارات ضخمة غير مستغلة، أي أنها عبارة عن أموال مجمدة.

¹- علي الشريف، اقتصاديات الإدارة - منهج اتخاذ القرارات، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 104.

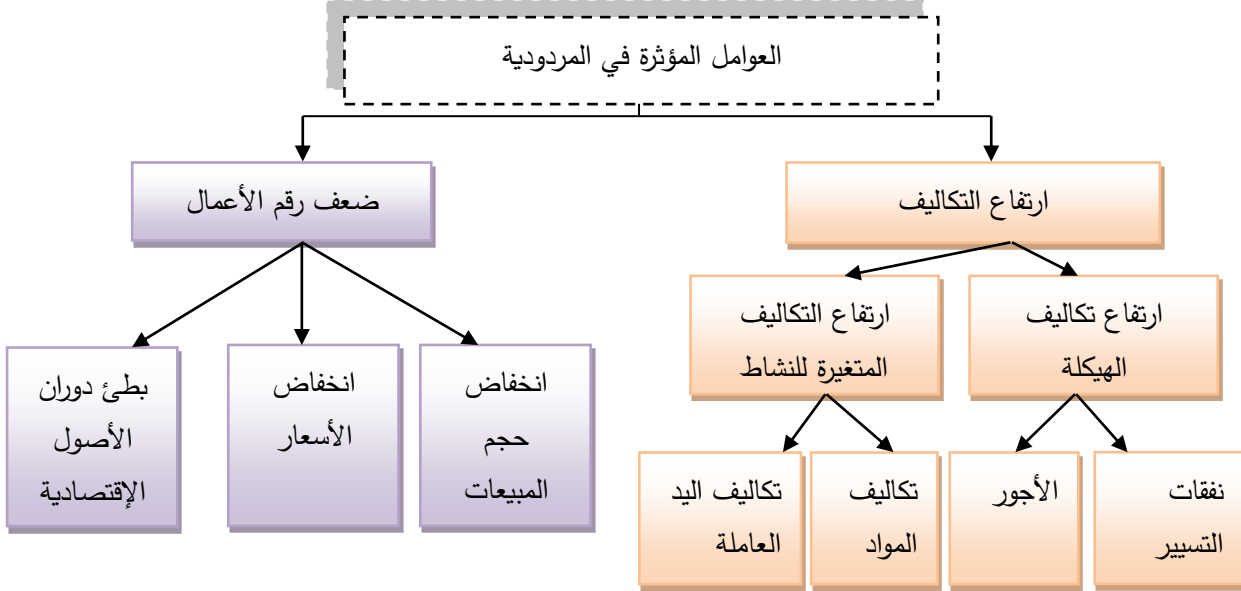
²- فوزي غرابية، محاسبة التكاليف، مكتبة النهضة الإسلامية، الأردن، 1979، ص 23.

³- محمد القيومي محمد، أصول محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 105.

⁴- سمير محمد عبد العزيز، الإقتصاد الإداري - مدخل كمي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 63.

- وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما مثل سوء التسويق.
- صعوبة تحصيل الديون.¹

الشكل رقم (02): العوامل المؤثرة في المرادوية



المصدر: محمد بولحية، العجز المالي ومشاكل تمويل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مرجع سابق، ص 100.

¹ - محمد بولحية، العجز المالي ومشاكل تمويل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2000، ص 100.

المطلب الثالث: محركات المردودية في شركات التأمين

من أجل تحديد محركات المردودية في شركات التأمين يجب تحليل العائد على الأموال الخاصة من أجل استخراج المكونات الأساسية له.¹

يتعلق العائد على الأموال الخاصة أساسا بالعوامل التالية:

1. الأرباح الصافية: حيث تتمثل في الفرق الإيرادات الإجمالية والتكاليف الإجمالية ويأتي مصدرها في شركات التأمين من ناحيتين هما:²

1.1- النتيجة التقنية: تعبر النتيجة التقنية عن الأرباح الصافية المحققة من النشاط التأميني لشركات التأمينات حيث تحسب بالفرق بين هامش التأمين وتكاليف الإستغلال.³

وتتأثر النتيجة التقنية إلى الأقساط الصافية بما يلي:⁴

- **معدل الكوارث:** يتمثل في نسبة الكوارث المحققة إلى الأقساط الصافية فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية والعكس صحيح.
- **معدل الإستغلال:** يتمثل في نسبة العمولات وتكاليف الإكتتاب والإستغلال بصفة عامة إلى الأقساط الصافية، فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية والعكس صحيح.
- **معدل المشاركة في الأرباح:** تتمثل في نسبة المشاركة في الأرباح إلى الأقساط المكتسبة، يسمى مجموع معدل الكوارث ومعامل الإستغلال ومعدل المشاركة في الأرباح بالمعدل المجمع (Ratio combiné) حيث يعكس هذا المعدل مدى تغطية الإيرادات المحققة عن النشاط التقني (أقساط وعمولات محصلة) للتكاليف التقنية التي تتحملها شركة التأمين (كوارث تكاليف الإستغلال)، فكلما كبر هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة والعكس صحيح.

¹ - منيرة حميدو، سهام يخلف عبد الصمد، تحليل الملاءة المالية وتقييم المردودية في شركات التأمين - دراسة مقارنة لشركتي التأمين - CAAT - GAM للفترة الممتدة من 2013-2014، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2015-2016، ص 59.

² - نفس المرجع، ص 59.

³ - عبد اللطيف ياق، عبد الرحمان يوسف، اثر مخاطر التأمين على المردودية المالية لشركة التأمين - دراسة قياسية لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ALLIANCE، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2016-2017، ص 31.

⁴ - منيرة حميدو، سهام يخلف عبد الصمد، تحليل الملاءة المالية وتقييم المردودية في شركات التأمين - دراسة مقارنة لشركتي التأمين - CAAT - GAM للفترة الممتدة من 2013-2014، مرجع سابق، ص 59.

1.2- النتيجة المالية: تتعلق هذه النتيجة بتخصيص الأصول وتسييرها، أي النشاط المالي لشركات التأمين وتتمثل في الفرق بين عائدات الإستثمارات والأرباح الرأسمالية عليها من جهة، وإذا ما نسبنا النتيجة المالية إلى الأقساط الصافية.¹

ونجد أنها تتأثر بما يلي:²

- **عائدات الإستثمارات:** تتمثل في الفوائد والأرباح الرأسمالية وغيرها فكلما زادت هذه العوائد كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية.
 - **رافعة الأصول:** تتمثل في نسبة الأصول المستثمرة إلى الأقساط الصافية فكلما زاد حجم الإستثمارات من خلال الأقساط الصافية كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية.
- 2. هامش الملاءة:** يتمثل هامش الملاءة في حجم الأموال الخاصة الضرورية لتغطية الإلتزامات المنعقدة اتجاه المؤمن لهم، فحسب مبدأ الرفع المالي يمكن لحجم الأموال الخاصة أن تؤثر على العائد على الأموال الخاصة.³

¹ - عبد اللطيف ياقه، عبد الرحمان يوسف، اثر مخاطر التأمين على المرادوية المالية لشركة التأمين - دراسة قياسية لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ALLIANCE، مرجع سابق، ص 31.

² - منيرة حميدو، سهام يخلف عبد الصمد، تحليل الملاءة المالية وتقييم المرادوية في شركات التأمين - دراسة مقارنة لشركتي التأمين CAAT- GAM للفترة الممتدة من 2013-2014، مرجع سابق، ص 60.

³ - عبد النور موساوي، تحليل ملاءة ومرادوية شركات التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009، ص 283.

خلاصة الفصل

تلعب شركات التأمين دور مزدوج، فهي تقوم بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها كمؤسسة مالية، تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.

أما مردودية شركات التأمين فهي تعني مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية وقد تم تقسيمها إلى مردودية اقتصادية ومالية وتجارية.

كما تتمثل المحركات الأساسية لمردودية شركات التأمين في الأرباح الصافية التي تتحقق أساساً من النتيجة التقنية من خلال نشاط التأمين، ومن النتيجة المالية من خلال النشاط المالي، حيث كلما زادت النتيجة التقنية أدى ذلك إلى زيادة الأرباح الصافية ومنه زيادة المردودية والعكس صحيح.

الفصل الثاني:

التمويل

وتوظيف الأموال

في شركات التأمين

الفصل الثاني: التمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية في التنمية، ويأخذ أشكالاً متعددة فهو قد يكون إقراضاً كما قد يكون إسهماً، وتتعدد المؤسسات المالية بتعدد أشكال التمويل، وتعتبر شركات التأمين من بين هذه المنشآت المالية التي أصبحت أحد ركائز النظام المالي، حيث لم يبق قطاع التأمين كما كان سابقاً نظام تعاوني، ولكنه أصبح قطاعاً اقتصادياً مستقلاً بذاته لما له من موارد خاصة به، إذ تقوم هذه الشركات بجمع الأموال من حملة الوثائق على شكل أقساط تدفع مقدماً لتغطية مخاطر محتملة مستقبلاً، ثم تُكون من هذه الأموال الإحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الإلتزامات، مع توظيف هذه الأموال المحتجزة في استثمارات متنوعة، وهو الهدف الأساسي لشركات التأمين للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها.

وفي هذا الفصل وبغرض توضيح أكثر للتمويل وتوظيف الأموال في شركات التأمين سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التمويل في شركات التأمين.
- المبحث الثاني: توظيفات أموال شركات التأمين.

المبحث الأول: التمويل في شركات التأمين

يلعب التمويل دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهو الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومنشآته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الإستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الإقتصاد نحو الأمام، ولكي تحصل المنشأة على التمويل اللازم الذي يكفل لها تغطية جميع نفقاتها، يجب أن تكون على دراية تامة بأحوالها المالية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تقديم بعض التعاريف حول التمويل وأهميته.

أولاً: تعريف التمويل

يمكن تعريف التمويل بأنه:

- **تعريف 1:** "مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة".¹
 - **تعريف 2:** "هو التغطية المالية الكاملة للمشروع سواء من الداخل أو من الخارج، فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها لتغطية مصاريف دورتها الإستغلالية والإستثمارية، حيث يتكون من مجموعة أسس عملية والتي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادر مختلفة وحسن استخدامها من قبل الأفراد والمنشآت".²
 - **تعريف 3:** "وعرف بأنه إمداد للمؤسسة بالمال اللازم لنشأتها أو توسيعها وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ أن القيام بأي عمل يعود بربح أو استثمار يقر بفائدة بغير وجود رأس مال ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط إقتصادي".³
- وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن التمويل هو العملية التي من خلالها يتم الحصول على الأموال أو رأس المال اللازم لدعم المشاريع أو الإستثمارات المختلفة.

¹- حمزة الشخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 1998، ص 20.

²- عدنان هاشم، رحيم السامرائي، الإدارة المالية - منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 23.

³- محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1972، ص 60.

ثانيا: أهمية التمويل

تبرز أهمية التمويل في كونها من القرارات الأساسية التي تعنى بها المؤسسة، لأنها هي المحددة لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة مع طبيعة المشروع الإستثماري المستهدف، واختيار البديل الأمثل لها، لتحقيق أكبر عائد وبأقل تكلفة وبدون مخاطر، وهذا ما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.¹

وبذلك فالتمويل له أهمية كبيرة تتمثل في:²

- تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل إقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل أحد مجالات المعرفة فهو يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

¹ - راجح الخوني، رقية خساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 96.

² - شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، القاهرة، 1998، ص 44.

المطلب الثاني: مصادر أموال شركات التأمين

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية:

1. **أموال حقوق المساهمين:** وتتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركات التأمين من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلا من الكوارث، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لجملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية وتتمثل هذه الأموال في نسبة ضئيلة من حجم الأموال الموجهة للإستثمار في شركات التأمين.¹

2. **أموال وحقوق حملة الوثائق:** وهي الأموال المجتمعة نتيجة أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:²

1.2. **حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة:** يطلق عليها بالمخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين أموال تحتوي على مخصصات فنية، ويعتبر هذا المخصص أهم مصادر أموال التأمين على الحياة وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة إستحقاق وثائق هذا النوع من التأمينات وتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة، وإلى جانب هذا المصدر الرئيسي هناك أيضا مخصصات التعويضات تحت التسوية.

2.2. **أموال التأمينات العامة:** وتتمثل أهم مصادرها في المخصصات التالية:

▪ **مخصص الأخطار السارية:** يتكون من المصالح المحتجزة من أقساط وثائق الناميات العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام، وهذه الأموال وإن كانت بطبيعتها تعتبر قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة، ووثائق سنوية، إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر، وعلى الأخص كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر لإستثمارات طويلة الأجل.

▪ **مخصص التعويضات تحت التسوية:** يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية، ولكنها لم تسوى أو لم تسدد بعد، بل سيتم تسويتها وتسديدها في السنة الجارية أو السنوات التالية لها، وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة، وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها.

¹ - أسيل جميل قرعاط، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين وإستثماراته في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 26.

² - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية - بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الإستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 357-362.

▪ مخصص التقلبات في معدلات الخسارة: يكون بطبيعته في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة، تحدث مستقبلاً نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة، لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدٍ، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد التزامات شركات التأمين اتجاههم في السنوات السيئة ذات الكوارث وبالتالي يستخدم هذا المخصص سنوياً.

3. أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني: وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللكلاء والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جداً مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجمعة لدى شركات التأمين، ومن مرة أخرى يتطلب ذلك ضرورة الإهتمام والتركيز على عنصرى الضمان والسيولة بصفة أساسية عند اختيار مجالات الإستثمار المختلفة.¹

¹ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية - بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الإستثمار، مرجع سابق، ص 363.

المطلب الثالث: دور التشخيص المالي في تسيير أموال شركات التأمين

يواجه المسير المالي صعوبات وعراقيل متعلقة بالوضعية المالية لشركة التأمين ولهذا يتوجب عليه اتخاذ قرارات ناجحة وفعالة من خلال إجراء عملية تشخيص الوضعية المالية للشركة.

أولاً: إعداد الميزانية المالية المختصرة

يركز التشخيص المالي الحديث على تصنيف مراكز الميزانية وفق معياري السيولة والإستحقاق في تحليل البنية المالية للمؤسسة، وهذا لكون الميزانية المحاسبية وملحقاتها هي الوثائق الأساسية للمعلومات، كما أن تقسيم المجموعات الكبرى للميزانية ودراسة العلاقات الموجودة بينها وبين مكوناتها الرئيسية هي أساس هذه العملية.

ويتم إعداد الميزانية المالية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية، وذلك بالإعتماد على درجة السيولة المتصاعدة بالنسبة للأصول ودرجة الإستحقاق المتصاعدة بالنسبة للخصوم، هذا بالإضافة إلى مبدأ السنوية، كما أن هناك تحويلات ضرورية إضافية تتمثل في إعادة تقدير القيم المحاسبية.

وتهدف الميزانية المالية إلى إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويمكن إعداد الميزانية المالية والتي تتكون من أربع مجموعات رئيسية:¹

1. ترتيب الأصول: ترتب الأصول باتباع مبدئين هما: مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين أساسيين لتحديد

العناصر التي تبقى بالمؤسسة أكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الإستغلال إلى سيولة، وحسب هذا التقسيم فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:²

1.1. الأصول الثابتة: يكون ترتيب عناصرها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، حيث أن

الإستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها غير أنها تخضع لعملية تصحيح لقيمتها الحقيقية، المعنوية منها والمادية، وتطلق تسمية القيم الثابتة الأخرى أو القيم المالية الثابتة عن القيم الأخرى من الأصول والتي أضيفت إلى الأصول الثابتة لأن فترة مكوثها بالمؤسسة تجاوزت السنة، وهذا لكي تميز عن القيم الثابتة والتي كانت تمثل إستثمارات في الميزانية المحاسبية، ونذكر من أهم هذه القيم الثابتة الجديدة:

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دار المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2011، ص 20.

² - مبارك لسلول، التسيير المالي، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2012، ص 22.

- **مخزون الأمان أو الطوارئ:** يمكن تعريفه على أنها المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الإستمرار في نشاطها بشكل عادي دون التوقف، حيث أن مدة بقائه تحت حيازة المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياط لتأخر التموين للمخزونات بسبب الظروف الخارجية.
- **حقوق على الإستثمارات:** إن درجة السيولة لبعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الإستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات مالية لدى مؤسسات أخرى لأكثر من سنة.
- **كفالات مدفوعة:** تعتبر من القيم التي تدفعها المؤسسة للغير والتي تزيد عن سنة.
- 2.1. **الأصول المتداولة:** تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الإستثمارات والتي تتحول سيولتها في مدة تقل عن السنة أي أن المؤسسة تستعملها في دورة واحدة ونجد فيها:
 - **قيم الإستغلال أو المخزونات:** نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة فإن المخزونات تأتي في المركز الأول للأصول المتداولة.
 - **قيم غير جاهزة أو القيم القابلة للتحقيق:** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير من زبائن، سندات توظيف، سندات مساهمة، والتي لا تتجاوز مدة استثمارها السنة الواحدة.
 - **قيم جاهزة أو سائلة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، الحساب الجاري البريدي، الحساب البنكي.
- 2. **ترتيب الخصوم:** ترتب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الإستحقاقية، مبدأ السنوية، ونميز مجموعتين الأولى تمثل الأموال الدائمة، والثانية تمثل الديون قصيرة الأجل.¹
 - 2.1. **الأموال الدائمة:** هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة وتشمل:²
 - **الأموال الخاصة:** تضم مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتتمثل في رأس المال الخاص وأموال المساهمين، والإحتياطيات ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها.
 - **الديون طويلة ومتوسطة الأجل:** وتشمل الديون التي تزيد مدة الإحتفاظ بها أو الإعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة.
 - 2.2. **الديون قصيرة الأجل:** ويدرج ضمن هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة [ديون الموردين، ديون الإستغلال].

¹ - ملكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، مرجع سابق، ص 21.

² - مبارك لسلول، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 23.

ثانياً: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها ويعرف بأنه ذلك التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الشركة واستعمالاتها فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الإستثمارات مضافاً لجزء من احتياجات دورة الإستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للإستثمارات الصافية مضافاً لها رأس المال المعياري.¹

1. رأس المال العامل: وهو ذلك المؤشر للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير، وهو هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الإستغلال ويحسب كالتالي:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

2. احتياجات رأس المال العامل: يتمثل احتياج رأس المال العامل BFR في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة، غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة). ونميز نوعين:

1.2 احتياج رأس المال العامل للإستغلال:

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال = قيم الإستغلال + قيم غير جاهزة - مجموع [غير السلفات المصرفية].

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال = الأصول المتداولة - قيم جاهزة - [مجموع الديون الأجل - السلفات المصرفية].

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال = احتياجات الدورة - موارد الدورة

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال = [الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة].

2.2 احتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال:

احتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال = احتياجات خارج دورة الإستغلال - موارد خارج دورة الإستغلال

احتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال = ذمم مدينة متنوعة - ديون متنوعة

¹ - جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 17.

ومنه فإن إجمالي رأس المال الإجمالي:

$$\text{الإحتياج في رأس المال العامل} = \text{الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال} + \text{الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال}$$

3. **الخبزينة:** إن دراسة رأس المال العامل و إحتياجاته يدفعنا إلى دراسة الخبزينة التي تعتبر من أهم دلائل التوازن المالي، وهي تمثل الأموال الجاهزة التي تمتلكها المؤسسة، وتتصرف فيها في أي لحظة، وذلك لأن رأس المال العامل لا يضمن للمؤسسة المرونة الكافية لتسديد إلتزاماتها، ويقصد بالخبزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، من هذا نستنتج أنها الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والإحتياجات الناتجة عن إستغلال نشاطها، وترتبط وضعيتها برأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل بحيث يمكن أن تكون موجبة، سالبة، معدومة، وتحسب كما يلي:¹

$$\text{الخبزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل}$$

ثالثا: التحليل باستخدام النسب المالية

تعتمد شركات التأمين في تشخيص وضعيتها المالية النسب المالية التالية:

1. **النسب الهيكلية:** يتم حسابها عن طريق المقارنة بين عناصر الأصول أو الخصوم والمجموع الكلي للميزانية:²

1.1. **النسب الهيكلية للأصول:**

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \text{أصول ثابتة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = \text{قيم الإستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{نسبة القيم غير الجاهزة} = \text{قيم غير جاهزة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{نسبة القيم الجاهزة} = \text{قيم جاهزة} / \text{مجموع الأصول}$$

¹ - جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات 2005-2008، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة - بومرداس، 2008-2009، ص 92.

² - زياد رمضان، مبادئ التأمين - دراسة عن واقع التأمين، مرجع سابق، ص 143.

1.2. النسب الهيكلية للخصوم:

نسبة الأموال الدائمة = أموال دائمة / مجموع الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل = ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

نسبة الأموال الخاصة: الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

نسبة الديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

2. نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي إكتشاف مدى مساهمة كل

مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة، والأصول الثابتة بصفة خاصة.¹

ومن بين أهم هذه النسب ما يلي:

2.1. نسبة التمويل الدائم: وتعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول في المؤسسة

وتحسب بالعلاقة التالية:²

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2.2. نسبة التمويل الذاتي: تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة،

وتحسب وفق العلاقة التالية:³

نسبة التمويل الذاتي: الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

2.3. نسبة قابلية السداد: وتحسب كما يلي:⁴

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

¹ - مبارك لسلول، التسيير المالي، مرجع سابق، ص ص 45-46.

² - منير شاكر وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط 3، الأردن، عمان، 2008، ص 60.

³ - رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان، ص 212.

⁴ - زياد رمضان، مبادئ التأمين - دراسة عن واقع التأمين، مرجع سابق، ص 143.

2.4. نسبة الإستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عند دائئنها وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

3. نسب السيولة:

وتحسب وفق العلاقات التالية:²

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{مجموع الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسب السيولة المختصة} = \frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسب السيولة النقدية} = \frac{\text{المتاحات}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

¹- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات 2005-2008، مرجع سابق، ص 87.

²- زياد رمضان، مبادئ التأمين - دراسة عن واقع التأمين، مرجع سابق، 143.

المبحث الثاني: توظيفات أموال شركات التأمين

يستعمل مصطلح الإستثمار والتوظيف كمترادفين، فمصطلح التوظيف دلالة على التحوط والأمان، أي أنه يركز على العوائد المؤكد تحقيقها، في حين أن الإستثمار يتضمن جانبا من الحركية والمخاطرة، وغالبا ما يتم استخدام مصطلح التوظيف في شركات التأمين بدل مصطلح الإستثمار لأنها تتجنب المخاطرة العالية في جميع استثماراتها.¹ وترجع هذه الحقيقة إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها من مصادر مختلفة والتي يجب توظيفها بشكل جيد وإلا انخفض العائد على رأس المال المستثمر من جهة، وارتفعت أسعار التأمين من جهة أخرى مما يؤثر على عملية الأداء، وعليه فإن شركات التأمين تهدف من وراء التوظيف إلى ضمان الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق من ناحية واتجاه ملاكها من ناحية أخرى.²

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعمق في سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين مبينين المبادئ التي تقوم عليها والعوامل المؤثرة على هذه السياسة، ثم التطرق إلى مجالات هذه التوظيفات وبيان دورها أو اثرها على مردودية شركات التأمين.

المطلب الأول: مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين والعوامل المؤثرة عليها

سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين تحكمها عدة مبادئ أساسية وتؤثر عليها مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي خاص بالشركة ومنها ما هو خارجي يخص المحيط الذي تنشط فيه الشركة.

أولا: مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين

تمثل أموال حملة الوثائق الغالبية العظمى من موارد شركات التأمين، ومن ثم يعتبر هذا المورد هو المصدر الأساسي لإستثمارات شركات التأمين والإستثمار من وجهة نظر شركات التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الإستثمارية إلى أدنى حد ممكن، وتهدف شركات التأمين من وراء هذا المفهوم إلى ضمان الوفاء بمختلف إلتزاماتها الحقيقية اتجاه حملة الوثائق من ناحية واتجاه ملاكها من جهة أخرى.

إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل آخر بل يجب مراعاة الثلاث محاور وهم: السيولة، الضمان، الربحية.

¹- فيروز جبار، مدى مساهمة توظيفات شركات التأمين في دعم المزايا التنافسية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 6، العدد، 1، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019، ص 38.

²- نفس المرجع، ص 38.

1. السيولة: نعني بالسيولة توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، فالسيولة تهدف إلى الوفاء بالإلتزامات لتعزيز الثقة بالمؤسسة والإستمرار بالإنتاج والتشغيل، كما يمكن للمؤسسة أن تواجه مشاكل في السيولة منها الحصول على خسائر لأعمال المؤسسة وعدم تحديد الوقت المناسب لتدقيق أموال المؤسسة والوفاء بالإلتزامات المترتبة عليها، فإذا ما استمرت هذه المشاكل فيجب على المؤسسة أن تصفى¹.

ولتحقيق هذا العنصر يجب على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الإلتزامات فهناك إلتزامات دورية قصيرة الأجل، وهذه تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية، أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر، ويراعى ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي وإلا انخفض التأمين، ولا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الإلتزامات، ويجب على الشركة مراعاة والإهتمام بهذا الجانب شأنه في ذلك شأن السيولة بالنسبة للبنوك التجارية فلا يستهان بحالة ما يتقدم أحد عملاء الحساب الجاري في البنك يطلب سحب رصيده في وقت ما، ويعجز البنك عن الصرف لعدم وجود نقدية مما يترتب عليه طلب جميع العملاء سحب أرصدهم في اليوم التالي².

ولذلك يقوم البنك والخبراء بتحديد النسبة المناسبة للنقدية من إجمالي رصيد الحسابات الجارية، وفي شركات التأمينات يراعى هذا الجانب (السيولة) ضماناً للوفاء بتعهدات وتعويضات حملة الوثائق³.

2. الضمان: يعتبر أمر ضروري، فالأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق، وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية، وبصفة عامة يحذر على شركات التأمين أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد، والمقصود هنا المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية وليست الإسمية لمواجهة التضخم⁴.

¹ - عبد الحميد كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 28.

² - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية - بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الإستثمار، مرجع سابق، ص 374.

³ - محمود محمود السجاعي، المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين، المكتبة المصرفية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2002، ص 26.

⁴ - عبد الحميد كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص ص 32-33.

3. الربحية: تأتي الربحية بالنسبة لشركات التأمين كهدف في مرحلة تالية، بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان، ولا يعني ذلك إغفال هدف الربحية، بل أنه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق، وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها وغيرها.¹

ثانيا: العوامل المؤثرة على سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين

➤ بصفة عامة يمكن القول أن أهم هذه العوامل هي:

1. الهيكل المالي وطبيعة إلتزام منشأة التأمين: المقصود بالهيكل المالي في شركات التأمين النسب بين حجم أموال المساهمين أو ملاك المشروع وحجم أموال حملة الوثائق، فالتوزيع لكل من التأمينات على الحياة والتأمينات العامة، فبالنسبة لوثائق التأمينات العامة تصدر لمدة سنة وأحيانا قد تصدر وثيقة التأمينات العامة لتغطي ثلاث سنوات أو أكثر يطلق عليها في هذه الحالة وثيقة مدة وتدفع الأقساط مرة واحدة بالنسبة لوثائق التأمينات العامة عند التعاقد مرة واحدة بالنسبة للوثائق السنوية أو في كل سنة بالنسبة لوثائق المدة، وكل قسط من الأقساط المسددة تغطي التكلفة، أما عقود التأمين على الحياة تتميز بثبات قسط التأمين لفترة طويلة نسبيا أي أنها عقود طويلة نسبيا والمؤمن له ليس مجبرا على الإستمرار في دفع الأقساط.²

2. المنافسة: تعرف بأنها التنافس بين مجموعة إقتصادية واحدة من أجل التعامل مع مجموعة إقتصادية أخرى، فشركات التأمين تتعرض لنوعين من المنافسة، فهناك منافسة المنشآت المالية الأخرى مع شركات التأمين، وهناك المنافسة الحرة بين شركات التأمين، فبالنسبة لمنافسة المؤسسات المالية الأخرى نجد أن المنشآت تتنافس مع المنشأة المالية الأخرى في بعض أوجه الإستثمار العقاري والإستثمار في الأوراق المالية المتاحة ولا بد من دراسة هذه الأوجه في السوق من ناحية العائد والمخاطرة بما يؤثر على طبيعة أموال منشآت التأمين وتنفرد هذه الأخيرة ببعض أوجه الإستثمار الخاصة مثل الإستثمار في القروض بضمان وثائق التأمين، وهي شائعة الإستخدام بالنسبة لحملة وثائق التأمين على الحياة.³

3. القوانين واللوائح المنظمة لإستثمارات منشآت التأمين: تحكم سياسة الإستثمار لمنشأة التأمين مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة لعملية الإستثمار وهي بمثابة قيود على السياسة الإستثمارية لمنشأة التأمين، بهدف المحافظة على أموال حملة الوثائق وتنميتها وعلى واضعي السياسة الإستثمارية لمنشأة التأمين أخذ هذه القوانين واللوائح بعين الإعتبار وعدم مخالفتها لأنها تعد بمثابة إشراف الدولة ورقابتها على هذه الشركات.

¹ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية - بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الإستثمار، مرجع سابق، ص 376.

² - نادية العرف، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 55.

³ - منير ابراهيم هندي، إدارة التسويق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص 117.

4. **التضخم:** يؤثر التضخم على السياسة الإستثمارية لمنشأة التأمين وخاصة في الإلتزامات الطويلة والمتوسطة الأجل، وعموما الإلتزامات التي تطالب فيها منشآت التأمين بسداد القيمة الحقيقية، خاصة في التأمينات العامة في حالة الإستبدال والإصلاح (قطع الغيار) وعلى واصفي السياسة الإستثمارية لمنشآت التأمين أخذ معدلات التضخم السائد في السوق في الإعتبار عند تحديد المحفظة المثلى لإستثمار أموال منشآت التأمين.

والتطورات الإقتصادية أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في إستراتيجية الإستثمار فمثلا في شركات التأمين على الحياة نجد من بين أموالها الإستثمار المباشر في العقارات وذلك نظرا لإستمرار معدلات التضخم في الإرتفاع.¹

¹ - منير ابراهيم هندي، إدارة التسويق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص 178.

المطلب الثاني: أشكال توظيف أموال شركات التأمين

شركات التأمين في حاجة دائمة للسيولة ولتوفيرها تلجأ إلى عدة طرق من بينها التوظيفات التي تعتبر الأكثر انتشاراً في العالم وتنقسم إلى توظيفات مالية وتوظيفات تقليدية.¹

أولاً: التوظيفات المالية

تقوم شركات التأمين العام بعملية التأمين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها عالية مما يجعلها غير قادرة على تكوين مدخرات كبيرة على عكس شركات التأمين على الحياة التي تقوم بالتأمين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها تحليلية، وهذا ما يساعدها في سنواتها الأولى على تكوين قدر معتبر من المدخرات، لذا فإن هذه الأخيرة تلعب دوراً فعالاً في الإقتصاد من خلال تحويل مدخراتها إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.²

➤ وفيما يلي أهم الأشكال لتوظيفات أموال شركات التأمين على الحياة:

1. **الأصول السائلة:** لمواجهة متطلبات السيولة تقوم شركات التأمين بالإحتفاظ بجزء من مصادرها في شكل نقدي أو شكل ودائع بنكية مقبولة الدفع، أي أن شركات التأمين لا ترغب في الإحتفاظ بكمية كبيرة من الأموال في صورة سائلة نظراً لإنخفاض العائد عليها أحياناً.³
2. **أسهم الشركات:** عادة ما تقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار قدر محدد من أموالها في شكل أسهم عادية وممتازة لشركات أخرى، وبدأ دور شركات التأمين يتسع في أسواق الأسهم للتوسع في المعاشات، خطط التأمين المتغيرة والتي تديرها شركات التأمين من خلال الحسابات المنفصلة والتي تمثل نصف ما تستثمره شركات التأمين في صورة أسهم.⁴
3. **أوراق مالية أخرى:** تمثل شركات التأمين على الحياة أكبر القطاعات الإستثمارية في السندات والأذونات التي تصدرها الشركات الأخرى، فهي تمتلك أسهم لشركات في صناعات عديدة كالخدمات العامة والإتصالات.⁵

¹ - منيرة حميدو، سهام يخلف عبد الصمد، تحليل الملاءة المالية وتقييم المردودية في شركات التأمين - دراسة مقارنة لشركتي التأمين - GAM - CAAT للفترة الممتدة من 2013-2014، مرجع سابق، ص 28.

² - محمد السعيد عبدلي، مصطفى عبد الله الحاج، دور تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة شركة التأمين SAA، مرجع سابق، ص 46.

³ - نفس المرجع، ص 46.

⁴ - عبد الغفار حنفي، أسواق المال، مرجع سابق، ص 177.

⁵ - نفس المرجع، ص 177.

4. القروض المقدمة لحملة وثائق التأمين: تقوم شركة التأمين بتقديم قرض للمستأمن مقابل أسعار فائدة ثابتة وفي بعض الأحيان متغيرة، وبعد أن يتم الإتفاق على منح القرض تحتفظ الشركة بعقد القرض مع الوثيقة ويرسل الشيك إلى المقرض.¹

ثانيا: التوظيفات التقليدية

➤ تتضمن هذه التوظيفات الأشكال التالية:

1. العقارات: تلجأ شركات التأمين إلى استثمار جزء من أموالها في الأراضي والعقارات وذلك لحاجتها لها في إدارة أنشطتها المختلفة،² وتتنوع أشكال الإستثمار العقاري في شركات التأمين كما يلي:
 - الأراضي: يسمح لشركات التأمين عادة بتملكها بهدف إعادة تأجيرها للغير مقابل ربح أو إيجار دوري متفق عليه.³
 - المباني: تقوم شركات التأمين باستغلالها إما كمخازن، بحيث يتم تأجيرها للغير مقابل إيجار متفق عليه وأما باستغلالها كمتاجر يتيح لها الحصول على إيجارات دورية، وإما كشقق سكنية أو مكاتب أو عيادة مقابل عوائد دورية في صورة إيجارات.⁴
2. الرهونات: تحتل الرهونات في المباني والفنادق والمحلات والمكاتب... إلخ، نسبة مرتفعة من استثمارات شركات التأمين على الحياة، مما قدر عائد مرتفع عليها فقد أدى الإرتفاع المستمر في معدلات التضخم وتغلب أسعار الفائدة إلى قيام الإدارة في شركات التأمين على الحياة بدلا من التملك بتقديم قروض لبناء المكاتب والمشروعات ثم تحصل على جزء من عائد المشروع، وكذلك على فوائد القرض، وهي بذلك تحمي أرباحها من تأثير التضخم عن طريق تحويل الدخل الثابت إلى دخل متغير.⁵

¹ - عبد الغفار حنفي، أسواق المال، مرجع سابق، ص 177.

² - أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 81.

³ - محمد السعيد عبدلي، مصطفى عبد الله الحاج، دور تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة شركة التأمين

SAA، مرجع سابق، ص 47.

⁴ - أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 109.

⁵ - عبد الغفار حنفي، أسواق المال، مرجع سابق، ص 343.

المطلب الثالث: دور التوظيفات المالية في تمويل شركات التأمين

يمكن إبراز دور التوظيفات المالية في تمويل شركات التأمين إنطلاقاً من:

أولاً: إعتبار شركات التأمين كمستثمر

ويظهر هنا دور التوظيفات فيما يلي:¹

1. **تقليل الخسائر الناجمة عن التعويضات:** تتميز شركات التأمين عن باقي الهيئات المالية بعدم معرفتها مسبقاً للخسائر التي يمكن أن تواجهها مستقبلاً، والمتمثلة في تعويض المؤمن لهم نتيجة وقوع حوادث، حيث لا تستطيع الشركة تفاديها لصعوبة التنبؤ بها، وفي بعض الأحيان مجموع هذه الخسائر يفوق مجموع الأقساط التي حصلت عليها الشركة مما يشكل خطراً على خزintها، ولهذا تلجأ شركات التأمين لتوظيف أموالها بغرض تكوين سيولة تواجه بها هذه المفاجئة غير المرغوب فيها.
2. **ضمان رأس المال:** إن الأموال الموظفة بعيدة عن الأخطار عينية كانت أم إقتصادية كأن تنقص قيمتها مع مرور الزمن، ولقد ذكرنا سابقاً أشكال التوظيفات التي يمكن أن تتبناها الشركات، وقلنا أن السندات لها معدل فائدة أقل مقابل خطر معدوم، وأشد هذه السندات أماناً هي سندات الخزينة التي تصدرها الدولة عند عجزها، وهذا من الأسباب التي تدفع بشركات التأمين لتفضيل هذه السندات عن باقي أنواع التوظيفات.
3. **العائد:** إذا أرادت شركة التأمين تعظيم عوائدها، فهذا يكون على حساب الأمان، أي مواجهتها لبعض الأخطار، لأنها ستقوم بتوظيف أموالها بشراء قيم منقولة ذات قيمة رديئة مقارنة بما هو موجود في السوق بأسعار منخفضة إذا كانت لديها معلومات كافية ودقيقة حول ما يجري في سوق رؤوس الأموال.
4. **السيولة:** تقريباً معظم القيم التي هي بحوزة الشركة التي تتبنى سياسة التوظيفات المالية تكون قابلة للبيع والشراء في أي وقت تريده دون اللجوء للقروض، التي عادة ما تكون بأسعار فائدة جد مرتفعة.
5. **تقليل الأخطار:** تعتبر التوظيفات المالية وسيلة لتقليل الأخطار [أخطار مرتبطة بالسوق، أخطار مرتبطة بالمجتمع... إلخ]، وذلك عن طريق تنويع المحفظة المالية بشراء عدة أنواع من الأوراق المالية حتى لا تتدهور قيمة الشركة.²

¹ - أحمد نور، أحمد بسيوني شحاته، محاسبة المنشآت المالية، مرجع سابق، ص ص 134-135.

² - نفس المرجع، ص 135.

ثانيا: اعتبار شركة التأمين كـعـون إقتصادي وذلك يبرز من خلال:¹

1. بديل آخر للتمويل: يعتبر توظيف الأموال طريقة أخرى جديدة في تمويل شركات التأمين بدلا من القروض البنكية التي تؤدي إلى ارتفاع المديونية بسبب أسعار الفائدة المرتفعة، كما أنه بعد تمويل نقي غير تضخمي.
2. قدرة الحصول على رؤوس أموال دائمة: هذا النوع من رؤوس الأموال مهم في تطوير ودوام الشركات بصفة خاصة، علما أنها رؤوس أموال على المدى الطويل يصل إلى 30 سنة، ولا يمكن الحصول عليه إلا من طرف المصارف المختصة في القروض طويلة الأجل.
3. إمكانية النمو الخارجي: تسمح كذلك هذه التوظيفات المالية للشركات بتحقيق أهداف استراتيجية كالتطور والنمو، ويكون ذلك على سبيل المثال بإقتناء وحدات إنتاجية لشركات أخرى بشراء قيمتها المالية، هذه الوحدات يمكن أن تكون شركات كاملة بحد ذاتها ما يسمح لها بالتوسع والبقاء ومواجهة المنافسين.

¹ - محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحاده، محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 365.

خلاصة الفصل

تقوم شركات التأمين بحصر جميع مصادر التمويل المتاحة أمامها سواء كانت موارد داخلية أو خارجية، كما يعد التمويل الذاتي أفضل نمط تمويل إذا تم مراعاة شروط اقتناهه وترشيد تخصيصه.

وتعتمد شركات التأمين على أداة التشخيص المالي في تقييم وضعيتها المالية وذلك باستخدام التوازن المالي ومختلف النسب المالية.

وتعمل على توظيف الأموال المجمعة لديها في العديد من أوجه الإستثمارات التي تنقسم إلى استثمارات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل وهذا تحقيقا لاستمراريتها ونموها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة

الشركة الجزائرية

CAAT

وكالة تبسة

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية CAAT – وكالة تبسة

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات من أهم الشركات في سوق التأمين الجزائرية لما توفره من دعم للنمو الإقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر والتي يمكن التأمين عليها بأعلى جودة من الخدمات وبأفضل الأسعار.

وقد تم اختيار شركة التأمين والتي تعد من الشركات الفاعلة والرائدة في سوق التأمين الجزائري وهي الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" الوكالة المتواجدة في مدينة تبسة، لتحليل جانبي التمويل وتوظيف الأموال لديها ودراسة أثرها على مردودية الشركة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين CAAT.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية لوضعية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT.

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين "CAAT"

نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"، وذلك من خلال التعرف على وكالة "CAAT" - تبسة - وكذا إعطاء شرح مفصل لهيكلها التنظيمي، وإبراز أهميتها وأهدافها وأخيرا المنتجات التي تقدمها.

المطلب الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة، وهيكلها التنظيمي أولا: التعريف بوكالة "CAAT" تبسة

طبقا للمرسوم 85 /52 المؤرخ في 1985/04/30 المتعلق بإنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات عن قرار رقم 77/86 المؤرخ في 1986/06/16 المتعلق بإنشاء فرع بناءا على محضر اجتماع مجلس الإدارة للشركة الجزائرية للتأمينات المؤرخ في 1991/07/30 والمتعلق بتعيين مدير وكالة تبسة الخاص بالتأمينات.

تعتبر وكالة تبسة رمز 264 والتي كان رمزها في السابق 4130 من ضمن الوكالات التابعة للمديرية الجهوية عنابة وقد بدأت نشاطها في 1999/1/1 بمقتضى اعتماد ممنوح من طرف الشركة لإزدياد الطلب على التأمين بالمنطقة وكثرة الحوادث، وبالتالي لجأت الشركة إلى إنشاء هذه الوكالة لتوسيع مجال نشاطها، وتقع الوكالة بحي المدارس - تبسة.

قدر رأس مال الوكالة في تاريخ إنشائها 5000000 دج، ويتمثل نشاطها الأساسي في توفير الأمان وذلك بتغطية المخاطر وتعويض الأضرار، وأصبحت تمارس مختلف أنواع التأمين، هذا ما أدى إلى زيادة رقم أعمالها، حاليا تعتبر وكالة تبسة من أحسن الوكالات إنتاجا على مستوى الشرق الجزائري إذ صنفت وكالة "A".¹

ثانيا: دراسة عناصر الهيكل التنظيمي بوكالة "CAAT" تبسة

يأخذ الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة الشكل الهرمي والهدف منه هو توجيه كافة جهود الوكالة نحو تحسين نوعية الإستقبال والتعامل مع المؤمنين لهم وتنفيذ مطالبهم على أحسن وجه بغية كسب المزيد منهم وإضافة إلى التحكم في مختلف الأنشطة التي تقوم بها الوكالة، وتتكون من مختلف مصالح التي يترأسها مدير الوكالة حيث نجد:²

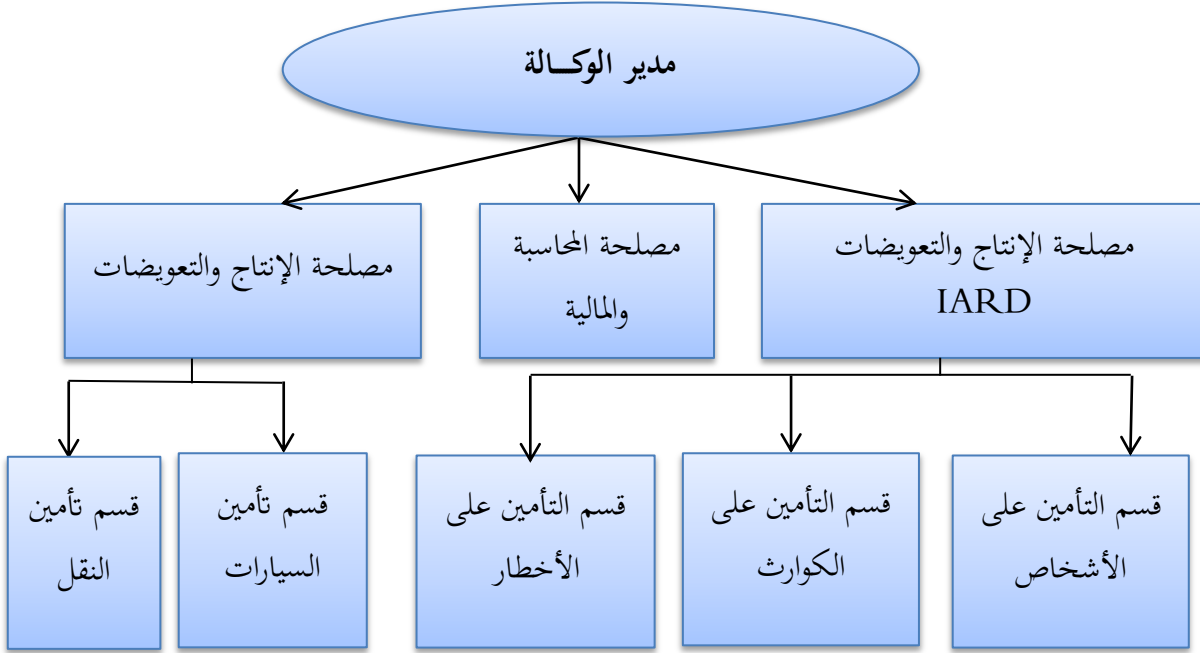
- مصلحة الإنتاج والتعويضات الخاصة بالتأمين على السيارات وتأمين النقل؛

¹ - معلومات مقدمة من عمال وكالة CAAT - تبسة.

² - معلومات مقدمة من عمال وكالة CAAT - تبسة.

- مصلحة الإنتاج والتعويضات الخاصة بالتأمين على الأخطار الصناعية والكوارث الطبيعية والتأمين على الأشخاص؛
 - مصلحة المحاسبة والمالية التي تختص بتسجيل كل العمليات المحاسبية والمالية.
- والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة "CAAT" تبسة:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة 264



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات مقدمة من عمال وكالة CAAT - تبسة

← شرح بسيط للهيكل التنظيمي:

1. **مدير الوكالة:** يقوم بإدارة الوكالة والتنسيق بين جميع مصالحها، كما يشرف على سير أعمال الوكالة حيث يقوم بمراقبة العمال وإعطائهم النصائح وتوجيههم بما يفيدهم، كما يسهر على كسب الزبائن وتقديم لهم كل التسهيلات الممكنة، كما يعتبر الأمر النهائي في الوكالة ويعتبر قمة الهرم الوظيفي داخل الوكالة.
2. **مصلحة الإنتاج والتعويضات (تأمين السيارات والنقل):** هي المصلحة الأساسية في الوكالة إذ أن كل عمليات التأمين تبدأ في هذه المصلحة كما أنه من خلال نشاطها تستطيع تحديد رقم أعمالها وهي تنقسم إلى قسمين:

1. **قسم تأمين السيارات:** في هذا القسم تتم عمليات التأمين بمختلف أنواعها وهي أكثر أنواع التأمين انتشارا في الجزائر وتتم هذه العملية من خلال تقدم المؤمن له للموظف في هذه المصلحة وإعطائه المعلومات الكاملة عن السيارة.

2.2. قسم تأمين النقل: يختص هذا القسم بعمليات التأمين الجوي، البري والبحري، حيث يعمل على تأمين هياكل السيارات والطائرات كما يعمل على تأمين السلع المنقولة بما فيها الأمتعة والأموال الأخرى وتأمين مسؤولية المنقول والناقل وتأمين الحوادث البدنية.

3. مصلحة الإنتاج والتعويضات (تأمين الكوارث الطبيعية، الأخطار الصناعية، وتأمين الأشخاص): تقوم هذه المصلحة بعمليات إبرام عقود التأمين الخاصة بالكوارث الطبيعية والأخطار الصناعية وكذا التأمين على الأشخاص كما تقوم بتسيير عملية تعويض الأضرار الناجمة عن الكوارث المؤمنة، وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاث أقسام:

3.1. قسم الأخطار الصناعية: وينقسم بدوره إلى نوعين من الأخطار وهي الأخطار البسيطة، الأخطار الصناعية.

- الأخطار البسيطة: سميت كذلك لأن رأسمالها محدود وهي تنقسم إلى نوعين:
 - الأخطار الخاصة بالسكن؛
 - الأخطار الخاصة بالمجال التجاري والأعمال المهنية والحرفية.
- الأخطار الصناعية: أثناء ممارسة مختلف الهيئات الصناعية لنشاطها تتعرض إلى أخطار كبيرة ومتعددة تجعلها غير قادرة على تحملها، لذا تلجأ إلى التأمين منها لتخفيف العبء والخسارة وهذه الأخطار هي:
 - أخطار الحريق: وتشمل أخطار ثانوية منها الانفجار، أضرار المياه، الفيضانات؛
 - السرقة: وتشمل أخطار ثانوية منها السطو، استعمال مفاتيح مقلدة...إلخ.
- 3.2. قسم الكوارث الطبيعية: يقوم هذا القسم بعمليات التأمين ضد الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل، البراكين، الأعاصير.....إلخ، التي تتعرض لها الأرض التي توجد بها المنشأة والهيئات الصناعية والتجارية.

- 3.3. قسم تأمين الأشخاص: يقوم هذا القسم بتأمين الأخطار التي قد تلحق بالأشخاص وهي تنقسم إلى:
- التأمينات الجماعية: وهي تقوم بإعطاء منح دائمة أو مؤقتة مثل الزواج، منح الوفاة، منح الختان، ومنح التربية في حالة وفاة الأب....إلخ.
 - التأمينات الفردية: وهي تقدم تعويضات عن الأضرار الجسدية مثل: الوفاة، العجز الكلي، الأضرار الناتجة عن الكوارث ومصاريف العلاج وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له.
 - التأمينات المختلطة: وهي نظم أساسها التأمين على الحياة بفروعه المختلفة (ضد الحوادث، حالة الوفاة، العجز).

المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"

تعمل الشركة جاهدة لتنفيذ المهام المسطرة، والتي تتمثل في عرض أحسن الضمانات للزبائن على مختلف الأخطار التي من الممكن أن تلحق بهم في حياتهم اليومية الإجتماعية منها والمهنية، ولأجل ذلك فهي تقوم بتنظيم نشاط التأمين لديها بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن.

➤ ومن المهام الأساسية للشركة :

- العمل على تلبية حاجات الزبائن سواء بصفة مباشرة من خلال تأمين أخطارهم وتعويضهم في حالة تعرضهم لحادث ما، أو بصفة غير مباشرة عن طريق تعويض أو صرف تعويضات المتضررين الذين كانوا زبائن الشركة سببا في تضررهم.
 - تشجيع وتحريك الإدخار في المدى الطويل والمساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني.
 - حماية الممتلكات العامة والخاصة.
 - القيام باستثمارات إقتصادية.
- وكأي مؤسسة مهما كان نوعها فإن CAAT قد وضعت ضمن استراتيجيتها العامة أهدافا وهي تصبو جاهدة لتحقيقها مسخرة لذلك كل الإمكانيات المادية والبشرية.

➤ ومن بين الأهداف:

- احترام سياسة العصرية وترسيخ وضعية المؤمن والأخطار الخاصة بالمؤسسة.
- الحفاظ على جزء من السوق من خلال تنويع المحفظة المالية وتحسين الأداءات التقنية.
- الحفاظ على توازن النتائج التقنية والمالية.
- الحفاظ على انتظام تسوية الحوادث (التعويضات)، من أجل احترام إلتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن والعمل على إرضائهم.
- متابعة عمليات التسوية المالية لملفات الحوادث وخصوصا ملفات التأمين على السيارات.
- الحفاظ على نفقات التسيير في مستويات مقبولة.
- تكيف تنظيمها مع الجهاز التشريعي والقانوني الجديد ومع متطلبات السوق.¹

¹ - معلومات مقدمة من عمال وكالة CAAT - تبسة.

المطلب الثالث: المنتجات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة -

تمارس الشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة تبسة - دورا فعالا في تأمين وضمان الأملاك ضد كل المخاطر التي تهدد وجودها إذ تقوم بعمليات التأمين المباشرة وعمليات إعادة التأمين.

1. عمليات التأمين المباشر

تضم عمليات التأمين المباشر أنواع التأمينات الموالية:

1.1. تأمين الممتلكات

- تأمين أخطار الحرائق، الانفجارات والأخطار الملحقة.
- تأمين أضرار المياه.
- تأمين كسر الزجاج.
- تأمين الأخطار التقنية (الآلات، المعدات الإلكترونية، والإعلام الآلي..).
- التأمينات المرتبطة بالبناء.
- تأمين خسائر الإستغلال.
- تأمين مخاطر السرقة.

1.2. تأمين المسؤولية المدنية

- المسؤولية العامة.
- المسؤولية المدنية لأصحاب المؤسسات.
- المسؤولية المدنية للمهنيين والمهندسين والمقاولين.
- المسؤولية المدنية عن الإنتاج.
- المسؤولية المدنية للسيارات.
- المسؤولية المدنية لمنظمي التظاهرات الرياضية.

1.3. تأمين الأشخاص

- التأمينات المختلطة.
- التأمينات الجماعية.
- التأمينات الفردية ضد الحوادث.

4.1. تأمين أخطار النقل

- النقل بأنواعه: بري، بحري، جوي.
- تأمين الهياكل: السفن، البواخر، الطائرات.

2. عمليات إعادة التأمين:

قد تضطر الشركة إلى تأمين مشروع يفوق طاقتها وكما كانت شركات التأمين تسعى إلى جلب العملاء والإحتفاظ بهم فإنها تقبل هذا النوع من التأمينات المعروضة عليها لكنها وعملا بالمبدأ الذي يقوم عليه التأمين في حد ذاته، فإنها تحتفظ بجزء من مبلغ التأمين هذا المشروع وتعيد تأمين الباقي في شركة أخرى والتي تقوم بالعمل نفسه.

إذا فإعادة التأمين يمثل توزيع مخاطر المشاريع الضخمة على عدة شركات، والملاحظ هنا أن إعادة التأمين هي عملية بين شركات التأمين ولا دخل للمؤمن لها بها.¹

¹ - معلومات مقدمة من عمال وكالة CAAT - تبسة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لوضع الشركة الجزائرية للتأمين CAAT

بعدها تطرقنا إلى النبذة التاريخية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - وكالة تبسة.

المطلب الأول: تحليل جانب التمويل لدى شركة CAAT

تعمل شركات التأمين على تجميع الأموال من مختلف المصادر المتاحة لها، حيث يعتبر التمويل الذاتي للشركة مصدرها الرئيسي لتمويل عملياتها.

1. نسب التمويل لدى الشركة:

توضح نسب التمويل سياسة المؤسسة من خلال تحديد مركزها المالي وتطور رأس المال العامل، وفيما يلي كشف بنسب التمويل المقارن للفترة 2021-2023.

الجدول رقم (01): كشف نسب التمويل المقارن لشركة CAAT

النسبة	كيفية حسابها	2021	2022	2023
التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	2.50	2.15	2.79
التمويل الذاتي	أموال خاصة / أصول ثابتة	2.06	1.97	2.59
قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.24	0.15	0.25
الإستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع خصوم	0.75	0.84	0.75

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

نلاحظ من الجدول أن الشركة تعتمد بدرجة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها، أي أنها تتبع أسلوب التمويل الذاتي أكثر من أساليب التمويل الأخرى، في حين نجد أن الشركة تعمل على زيادة توظيفاتها المالية بشكل مستمر من سنة إلى أخرى وهذا ما أدى إلى إنخفاض نسبة قدرتها على السداد، يتضح أن الإستقلالية المالية للشركة في تزايد نتيجة الارتفاع المستمر في حجم الأموال الخاصة، وهذا يعكس انخفاض في نسبة المردودية، فعلاقة التمويل بهذه الأخيرة ليست علاقة تأثير وتأثر فهناك عوامل أخرى تتحكم فيها كنسبة الكوارث والتعويضات.

2. الإنتاج لدى شركة CAAT:

قدر المبلغ الإجمالي للإنتاج بـ: 18.623 مليار دج سنة 2023م، مقارنة بـ: 17.532 مليار دج سنة 2022م، وبذلك يكون قد حقق نسبة نمو قدرت بـ 5% مقارنة بـ: 2022م، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

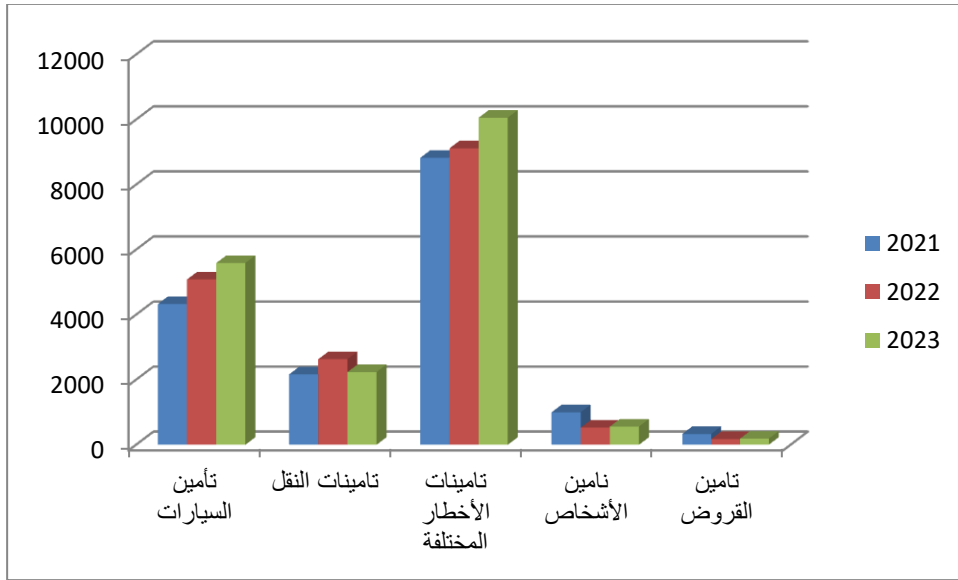
الجدول (02): تطور رقم أعمال الإنتاج حسب فروع التأمين لشركة CAAT ما بين 2021-2023

نسبة التطور لسنة (2021-2023)	2023		2022		2021		السنوات فروع التأمين
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
7	54	10056.768	52	9116.813	53	8823.757	تأمين الأخطار المختلفة LARD
6	12	2234.837	15	2629.850	13	2164.318	تأمين النقل
19	30	5587.093	29	5084.377	26	4328.635	تأمين السيارات
35	03	558.709	03	525.970	06	998.915	تأمين الأشخاص
-62	01	186.241	01	175.324	02	332.974	تأمين القروض
5	100	18623.645	100	17532.334	100	16648.599	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

← والبيان المالي يوضح نسب الإنتاج للشركة لسنة 2023

الشكل (04): تطور رقم أعمال الإنتاج للشركة ما بين 2021-2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

من خلال الجدول يتضح أن رقم الأعمال في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا ما يمكن تفسيره بارتفاع قيمة الكوارث وبالتالي زيادة التعويضات المسددة، ومنه انخفاض مردودية شركة التأمين أي أن هناك عوامل أخرى مهمة تحكمها غير التمويل وتوظيف الأموال.

وفي ما يلي سنتناول فروع التأمين المساهمة في تطوير الإنتاج حسب ما ورد في الجدول السابقة:

← فرع تأمين الأخطار المختلفة IARD:

- فرع المسؤولية المدنية: بلغ رصيد الإكتتاب 928 مليون دينار ما يقابل نمو بنسبة 20% مقارنة بالسنة السابقة، يفسر هذا النمو بانتعاش محفظة الإستثمار للزبائن الجدد.

- الأضرار الأخرى بالتملكات: سجلت نمو في الأقساط الصادرة بمقدار 13% وهذا نتيجة لرقم الأعمال المحقق جراء التأمين على المنشآت والتركيبات .

- فرع الحرائق والأخطار الملحقة: عرفت هذه الأخيرة تدهور طفيف بنسبة 2% وهذا راجع للشروط الممنوحة من قبل معيدي التأمين أثناء عملية التجديد لبعض العمليات في جانب الأخطار الصناعية.

← فرع تأمين النقل: بلغ حجم الأخطار الصادرة في تأمين النقل 2.234 مليار دينار، ما يقابله

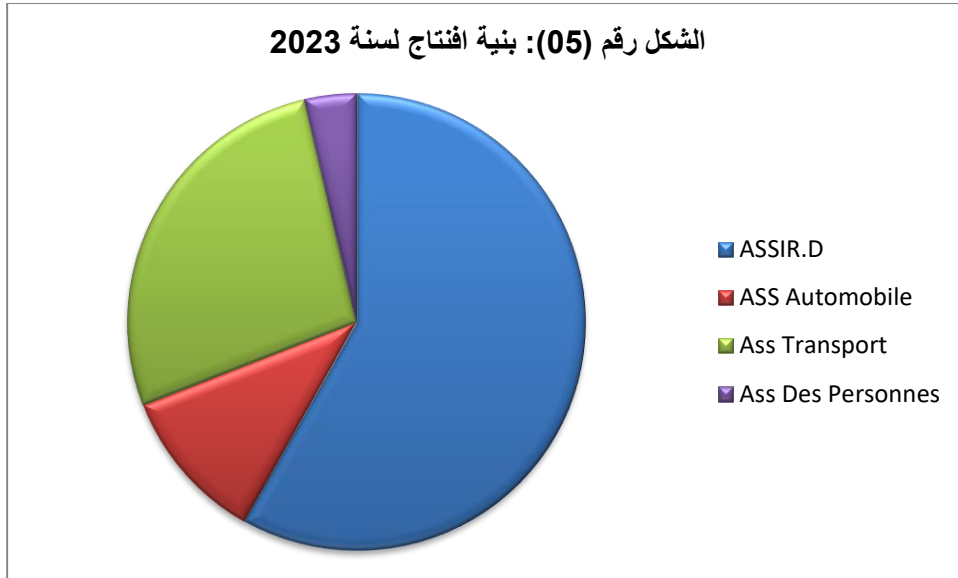
انخفاض 6% وهذا نتيجة استحقاقات عقد القمر الصناعي "الجزائري ALSAT 2A" للوقاية من

الكوارث الطبيعية الذي تم إبرامه سنة 2022م.

لكن العوائد من تأمينات النقل للسلع عرف نمو جيد قدر بـ 26%.

- فرع تأمين السيارات: الأقساط الصادرة تطورت من 5584 مليون دينار إلى 5587 مليون دينار معناه نمو بنسبة 19% وذلك لتطور الإكتتاب في الضمانات الاختيارية، بسبب ولاء الزبائن الذين ساهموا في هذا النمو، بالإضافة إلى عقود FLOTTE "تأمين مجموعة سيارات بعقد واحد" هو الآخر ساهم في هذا النمو.
 - فرع تأمين الأشخاص: بالنسبة للعوائد المسجلة في تأمين الأشخاص سجلت مبلغ 559 مليون دينار وهذا الجزء لا يغطي السداسي الأول لسنة 2023، مما تجدر الإشارة له أن تسيير تأمين الأشخاص قد تم نقله ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2023 للفرع الجديد المختص (TALA).
- وهذا وفق كل اللوائح القانونية المعمول بها
- فرع تأمين القرض: سجلت إنخفاض بمقدار 62% مؤكدة بذلك النسق التنازلي منذ إلغاء القروض الاستهلاكية .

← والبيان الموالي يوضح نسب الإنتاج للشركة لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

عند تحليل الشكل السابق نجد:

- فرع IARD يتفوق بنسبة 54% من رقم الأعمال .
- فرع السيارات يحافظ دائما على المرتبة الثانية بنسبة 30%.
- فرع تأمين النقل يمثل 12% من بنية المحفظة.
- تأمين الأشخاص والقروض يشاركان في إرتفاع بنسبة 3% من الإنتاج.

المطلب الثاني: تحليل جانب توظيف الأموال لدى شركة CAAT

تلجأ شركات التأمين لتوظيف الأموال المجمعّة لديها لعدم تعطيلها ورغبة منها في تحصيل عوائد مالية، إضافة لتغطية المصاريف العامة وزيادة الإحتياجات وتوسيع نشاطها لكسب ميزة تنافسية تتبعها النواتج المالية المحصلة.

1. مساهمة الشركة في الشركات الأخرى:

الجدول الموالي يوضح مختلف مساهمات الشركة في رأس مال بعض الشركات.

الجدول (03): مساهمات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

نسبة المساهمة %	مبلغ المساهمة	رأس المال	الشركة
14	840000	6000000	CAGEX
9.25	53280	576000	AMNAL
27.50	22000	80000	EXAL
4.15	338648	9365000	SRH
6.12	977548	15973000	SIH
3.08	154000	5000000	SGCI
06	4200	70000	IAHEF
36	32400	90000	ALFA
36.80	323840	880000	ASSURE-IMMO
19	1710	9000	VERITAL
3.89	687934	17684680	AFRICA-RE
9.36	6458	69000	EHEA
58	2320000	4000000	TAAMINE LIFE ALGERIE
5762018			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوي الخاص بالشركة لسنة 2023م.

وجد أن مساهمات شركة CAAT سنة 2023 قدرت بـ 19 مساهمة في مختلف الشركات من بينها شركة أجنبية.

مجموع هذه المساهمات قدر بـ 5762 مليون دينار، أي ما يعادل 11% من رأسمالها.

والجدول السابق يوضح ارتفاع مساهمة شركة CAAT في رأسمال كل من شركة SIH و ALFA من جهة، وبالضبط مساهمتها في رأس مال شركة AFRICA-RE من جهة أخرى.

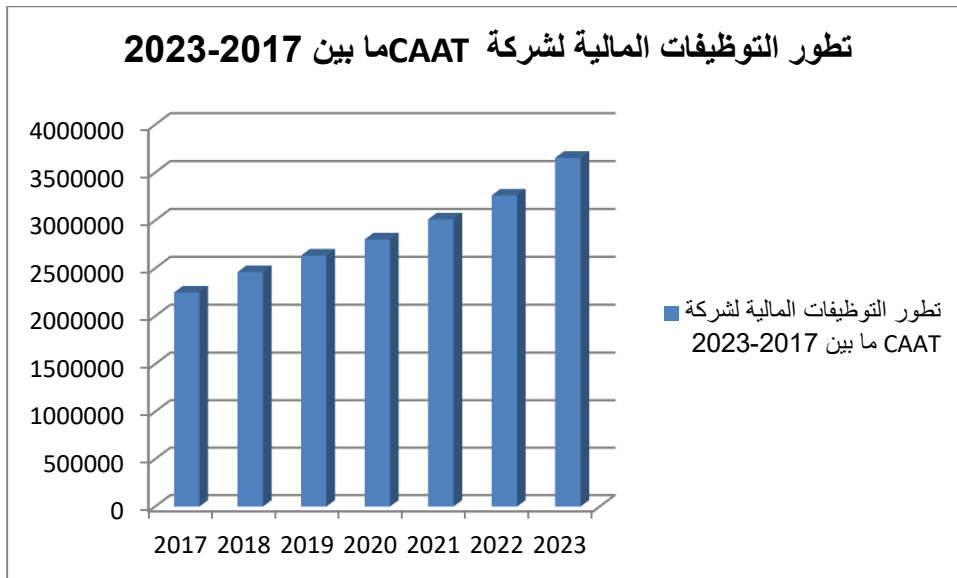
2. تطور التوظيفات المالية:

عملت الشركة في سنة 2023 على تنويع وزيادة مختلف توظيفاتها المالية، حيث قدرت قيمة المحفظة المالية بـ 444286 مليون دينار وتتمثل مكوناتها الرئيسية في:

- سندات الخزينة بقيمة 18.068 مليون دينار جزائري.
- ودائع لأجل بقيمة 6.093 مليون دينار جزائري.
- المساهمات في الشركات الأخرى بقيمة 5762 مليون دينار جزائري.
- القيم المتداولة (أسهم سندات) بقيمة 1023 مليون دينار جزائري.
- أصول عقارية بقيمة 983 مليون دينار جزائري.

والبيان التالي يوضح تطور التوظيفات المالية لدى شركة CAAT ما بين 2017-2023

الشكل (06): تطور التوظيفات المالية لشركة CAAT ما بين 2017-2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوي الخاص بالشركة لسنة 2023م.

نلاحظ من الشكل السابق أن التوظيفات المالية للشركة الجزائرية للتأمين في نمو مستمر ومتزايد من سنة 2012 الى سنة 2017، حيث قدرت بـ 2248566 دج سنة 2017، وحافظت على هذا النمو ووصلت سنة 2019 الى 2634527 دج، وهكذا لتصل إلى 3654208 دج سنة 2023، ويرجع سبب ذلك إلى أهمية التوظيفات المالية في تكوين احتياطات مالية تساعدها على تحسين وتمييز منتجاتها وخدماتها التأمينية مما يساهم في تطوير ونمو الشركة .

3. النواتج المالية:

الجدول الموالي يوضح عوائد أصول المحفظة المالية للشركة الجزائرية للتأمين

الجدول (04): تطور النواتج المالية لشركة CAAT

نسبة التطور ما بين 2021- 2023	2023		2022		2021		أنواع النواتج
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
4	3.8	31903	3.6	28422	3.2	27146	نواتج المساهمات
-49	26.1	219125	25.9	204471	25.6	216519	فائض القيمة على الأصول المالية
-30	7.6	63807	8.4	66315	8.3	70120	عوائد الودائع لأجل
-6	52.5	440769	51.9	409732	50.6	427964	عوائد القيم الحكومية
15	8.5	71363	8.4	66315	8.2	69354	عوائد السندات
30	0.3	2519	0.3	2368	0.3	2537	العمولات
6	1.2	10075	1.5	11842	3.8	32139	أصول عقارية
07	100	839561	100	789465	100	845779	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

ارتفعت قيمة النواتج المالية سنة 2023 لتصل 839 مليون دينار ، أي بنسبة 7% مقارنة بالسنوات السابقة
 يتضح أن نواتج القيم الحكومية مثلت نسبة 52.5% من مجموع عوائد التوظيفات المالية ، حيث
 ساهمت بأكثر من 50% في تطوير إجمالي النواتج المالية.
 من جهة أخرى مكنت هذه النواتج من تحسين حجم الصفقات التي قامت بها الشركة على مستوى السوق
 الأولى .

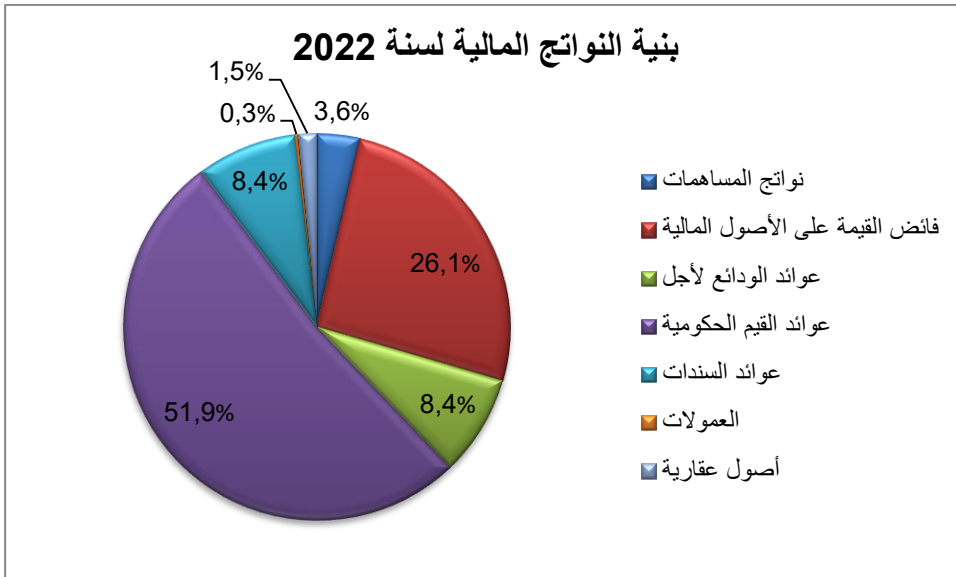
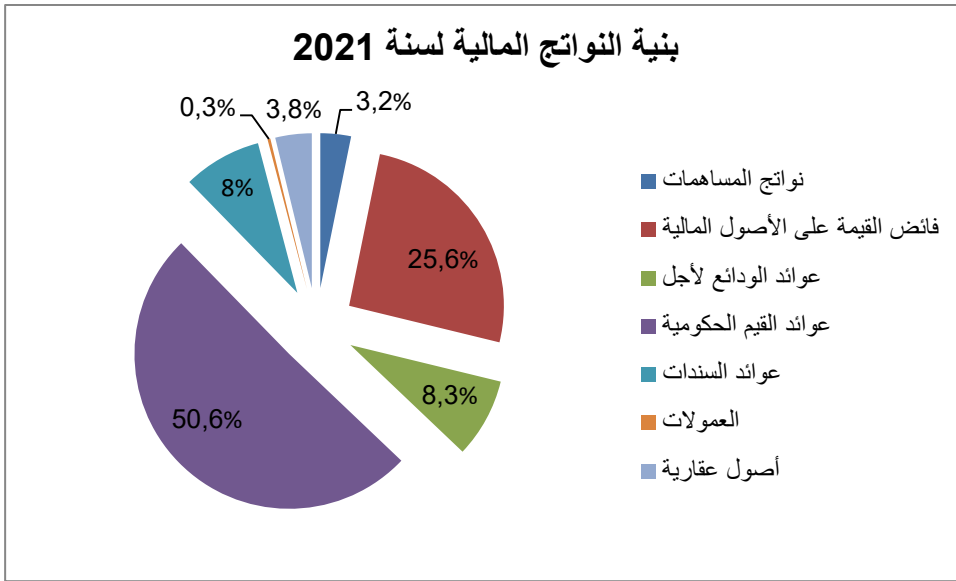
ويرجع سبب استقطاب القيم الحكومية نسبة كبيرة من الأموال الموظفة مقارنة بالتوظيفات المالية الأخرى
 من جهة إلى عامل الإلجار، ومن جهة أخرى توفر متخصصين في قسم الخزينة وهو ما شكل حافزا إضافيا
 الشركات التامين بصفة عامة وشركة CAAT بصفة خاصة
 وفي المرتبة الثانية من التوظيفات المالية نجد فرع المودائع لأجل بقيمة 66315 مليون دينار، وقد حققت
 نسبة نمو قدرت بـ 30% مقارنة بـ 2022.

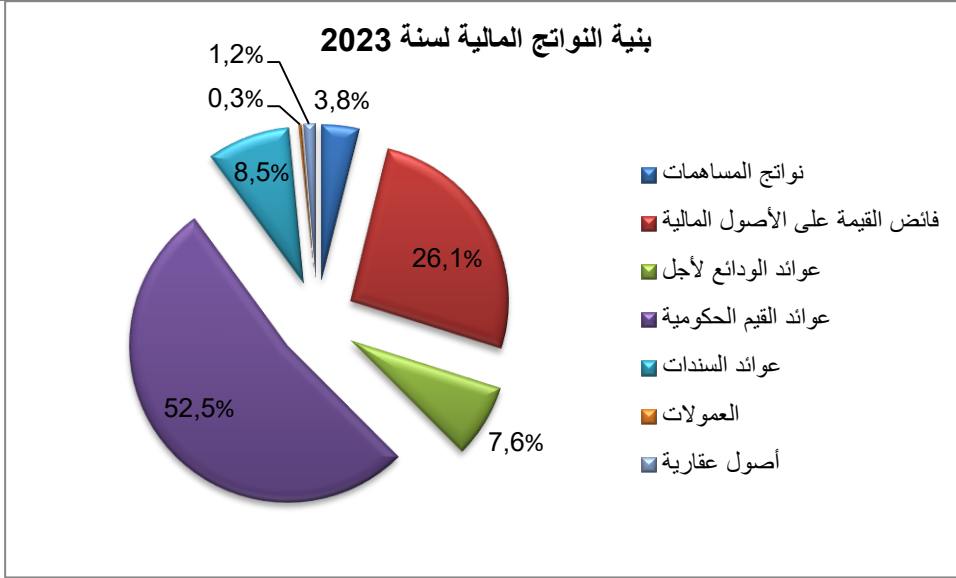
ثم نجد فرع السندات بقيمة 71363 مليون دينار وقد حقق نسبة نمو قدرت بـ 15% مقارنة بـ 2022، ثم
 تأتي الأصول العقارية والتي حققت تراجع قدر بـ 6% مقارنة بـ 2022، ويليهما فائض القيمة على الأصول
 المالية الذي حقق تراجع كبير قدر بـ 49% مقارنة بـ 2022، كما نلاحظ ارتفاع نواتج المساهمات حيث
 قدرت بـ 8174 مليون دينار ، حيث حققت نسبة نمو قدرت بـ 4% مقارنة بـ 2022.

وفي الأخير نجد العمولات تراجعت بنسبة كبيرة مقارنة بـ 2022 والتي قدرت بـ 30% وهذا راجع لظروف
 الإستثمار في السوق الجزائري كتغير معدلات الفائدة وواقع السوق المالي الحديث.

← والبيان الموالي يوضح تطور النواتج المالية ما بين 2021-2023.

الشكل رقم (07): بنية النواتج المالية لشركة CAAT ما بين 2021-2023





المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (04)

المطلب الثالث: تقييم الجانب المالي لشركة CAAT

محاولة منا لتقييم المركز المالي للشركة، اعتمدنا بعض الجوانب المالية والمتمثلة في: النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب السيولة، نسب الربحية ونسب المردودية، باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل من الميزانيات وجدول حسابات النتائج.

1. **نسب السيولة:** تقيس نسب السيولة مدى السيولة المتوفرة لدى الشركة، وفيما يلي كشف بنسب السيولة المقارن للفترة 2021 - 2023.

جدول (05): كشف نسب السيولة المقارن لشركة CAAT

النسبة	كيفية حسابها	2021	2022	2023
المؤونات التقنية والأصول السائلة	المؤونات التقنية / الأصول السائلة	0.6800	0.7400	0.7500
الخبزينة الحالية	الأصول السائلة / الديون قصيرة الأجل	0.6243	0.5800	0.7663
السيولة القانونية	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	0.9980	0.9820	1.1821

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

نلاحظ من الكشف السابق أن الشركة تتوفر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات مما يدل على أن الشركة تمتلك نقدية كافية لتغطية احتياجاتها الدورية، كما يتبين أن قدرة الأصول المتداولة على سداد الديون في تغيير طفيف حيث بلغت 99.80% سنة 2021 لتصل إلى 118.21% سنة 2023، كما أنها تمثل مقدار وتغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل.

2. **نسب الربحية:** تهتم نسب الربحية بقياس كفاءة وفعالية الشركة الجزائرية للتأمين في توليد الأرباح من خلال استخدام مواردها المالية، وأبرزها معدل العائد على الأموال الخاصة.

جدول (06): كشف نسب الربحية المقارن لشركة CAAT

النسبة	كيفية حسابها	2021	2022	2023
معدل العائد على الموال الخاصة	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة	0.3829	0.1984	0.1883

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

يتضح من هذا الكشف أن الشركة الجزائرية للتأمين حققت معدل عائد جيد على أموالها الخاصة في سنة 2021 حيث بلغ 38.29% وهو ما يفسر بتحقيق دورة ايجابية، غير أن هذا المعدل عرف انخفاضا خلال سنتي 2022 و 2023 حيث وصل على التوالي 19.84% و 18.83% بسبب إنخفاض قيمة نتيجة

لدورتين تزامنا مع ارتفاع قيمة الأموال الخاصة بنفس الدورتين، مما سيؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة أي انخفاض في المردودية.

3. نسب المردودية: نقيس نسب المردودية مردودية الشركة الجزائرية للتأمين من خلال مردودية أموالها الخاصة، مردودية أصولها ومردودية نتائج استغلالها.

جدول (07): كشف نسب المردودية المقارن لشركة CAAT

النسبة	كيفية حسابها	2021	2022	2023
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة / مجموع الأصول	0.5630	0.589	0.6529
المردودية المالية	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة	0.3204	0.0997	0.0798
مردودية الإستغلال	نتيجة الإستغلال / رقم العمال الإجمالي	0.0946	0.0980	0.0870

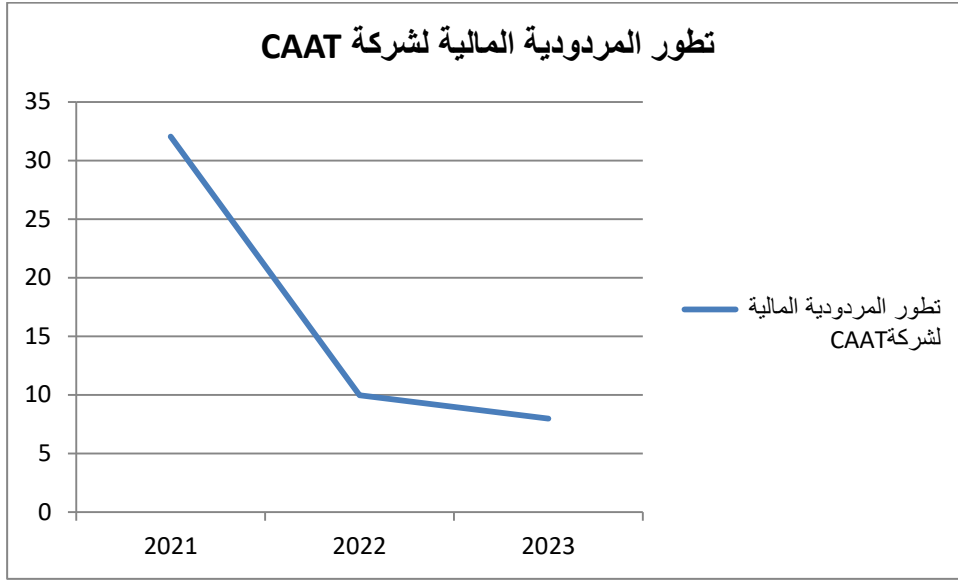
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لسنوات 2021-2022-2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للشركة خلال فترة الدراسة تتجه نحو الإنخفاض ويرجع ذلك لإنخفاض نتيجة الدورة الصافية في سنتي 2022 و 2023 مقارنة بسنة 2021.

كما أن المردودية التجارية هي الأخرى عرفت انخفاضا سنة 2023 مقارنة مع السنوات الأخرى، ويرجع ذلك إلى انخفاض نتيجة الإستغلال في مقابل ارتفاع رقم الأعمال الإجمالي وفي الأخير نجد أن المردودية المالية للشركة في تراجع مستمر خلال فترة الدراسة وذلك بسبب انخفاض نتيجة الدورة الصافية مقابل زيادة الأموال الخاصة، وما يمكن القول أن المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمين أنها مقبولة إلى حد ما، حيث قدرت خلال فترة الدراسة في المتوسط بحوالي 8.70%، ومنه فإن المردودية لا تتأثر بالتمويل وتوظيف الأموال فقط بل هناك عوامل أخرى مهمة تحكمها.

ويمكن تمثيل تطور المردودية المالية للشركة ببيانها كالتالي:

الشكل (08): تطور المردودية المالية لشركة CAAT



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول أعلاه رقم (07).

← أسباب انخفاض مردودية الشركة:

رغم توفر الأموال لدى الشركة خاصة الأموال الخاصة وتوسع نشاطها من خلال مختلف التوظيفات المالية التي تقوم بها، إلا أن مردوديتها في تراجع مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر على هذه الأخيرة ومنها:

1. **حجم الكوارث:** تميز نشاط الشركة سنة 2023 بالتحسينات المتواصلة لكل من الإنتاج وتحديث طرق التسيير، ونظرا لكثافة الإحتياطات قررت الشركة تبسيط الإجراءات الواجب إتباعها وتخفيض الآجال المحددة، لذلك عملت الشركة على تعديل ما يزيد عن 263000 ملف خلال سنة 2023.
- **الكوارث المعدلة:** بلغ حجم تعويضات الشركة للمؤمنين لهم ما يفوق قيمة 7396 مليون دينار سنة 2022 مقارنة بـ 8231 مليون دينار سنة 2023 ما يعادل نسبة تطور قدرت بـ 7% وهذا راجع للأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع حجم التعويضات المسددة في فرع تأمين السيارات، حيث بلغت 5261 مليون دينار سنة 2023 مقارنة بـ 4286 مليون دينار سنة 2022، هذا التطور نتج عن الجهود المتواصلة في إطار تعدد الفروع وزيادة المبيعات من أجل تحويل مجموع الملفات المتزامنة.
- ✓ التعويضات المدفوعة للمؤمنين لهم بإسم تأمين النقل بلغت قيمة 840 مليون دينار مسجلة إنخفاضا قدر بـ 29%، وهذا ما يفسر أساسا بضعف حجم الكوارث في فرع تأمين النقل البحري لسنة 2023.

✓ الكوارث المعدلة في فرع IARD تشهد زيادة بنسبة 48% في سنة 2023 بالمقارنة مع سنة 2022 حيث بلغت قيمة 22.26 مليون دينار .

ويعتبر فرع الحرائق والأخطار المرفقة لوحده يخصص له قيمة 1926 مليون دينار أي ما يفوق 6% وذلك بسبب تعديل الكوارث المبلغ عنها بإسم الضمان خلال شهر جانفي 2023.

تعديلات فرع الأضرار الأخرى في تحسن بسبب زيادة قوة الكوارث المسجلة في أخطار الهياكل والمركبات.

■ الكوارث المسددة: تم تقييمها في نهاية ديسمبر 2023 بـ 13254 مليون دينار مقابل 12548 مليون دينار سنة 2022، أي تطور بنسبة 8% نتيجة أهمية الكوارث المسجلة وإعادة تقدير حجم الملفات، كذلك حجم مؤونات جميع الفروع ما عدا تأمينات النقل وتأمين القرض المرتبطة بهذا الإرتفاع .

■ مخصصات الكوارث المسددة في فرع IARD قدرت بـ 8903 مليون دينار ما يزيد عن 15% مقارنة بسنة 2022 بفضل تحسن تأمينات الأضرار الأخرى التي سجلت وارتفاع كبير بنسبة 306% .

■ قدرت احتياطات الكوارث المسددة في فرع تأمين النقل بقيمة 956 مليون دينار سنة 2011 مقابل 1416 مليون دينار سنة 2022، أي إنخفاض بنسبة 20% ، وهذا يفسر أساسا بنقص الكوارث المسددة في النقل البحري .

■ الكوارث المسددة في فرع تأمين السيارات قدرت بـ 5236 مليون دينار سنة 2023 مقابل 4867 مليون دينار سنة 2010، أي بنسبة تطور 6%، وهذا ما يفسر بارتفاع مستوى الأعمال وحجم الكوارث المبلغ عنها احتياطات تأمينات الأشخاص : لا تسجل على مستوى شركة CAAT وذلك بعد تحويلها إلى الفرع الجديد TALA نتجت هذه العملية عن تطبيق نصوص تشريعية وتنظيمية ، وترتيب اتفاق بين الطرفين .

2. أعباء الإستثمار: ارتفاع أعباء الإستثمار حيث سجل نسبة تطور قدرت بـ 15% سنة 2022 مقارنة بسنة 2023 والتحديد مصاريف الأشخاص التي سجلت زيادة قدرت بـ 19% نظرا لإعادة تقييم النقاط القياسية والارتفاع المسجل في جانب الشراء والخدمات الخارجية مقيد بارتفاع مستوى نشاط الشركة . كذلك ارتفاع حجم الأعباء العملية حيث سجل نسبة تطور قدر بـ 53 سنة 2023 مقارنة بسنة 2022.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التي تمت على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات لدراسة أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردوديتها خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023 توصلنا إلى جملة من النتائج:

الشركة الجزائرية للتأمينات تمتلك كفاءة كبيرة في توظيف مواردها المالية، إذ تقوم باستثمارها في العديد من الأوجه طبقا لما هو مسموح به في التنظيم، ولما هو متوفر من فرص الإستثمار في السوق الجزائري معتمدة في ذلك على قواعد الإستثمار المعروفة من سيولة وحماية ومردودية، ونجد أنه خلال فترة الدراسة حجم هذه التوظيفات متوجه في العموم نحو الإرتفاع.

كما أن الشركة تعتمد بدرجة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها أي أنها تتبع أسلوب التمويل الذاتي أكثر من أساليب التمويل الأخرى.

تتمتع الشركة بمردودية مقبولة إلى حد ما على أموالها الخاصة، فقد قدرت مردودية الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة في المتوسط بنسبة 8.70% وخلال تحليلنا للمردودية وجدنا أن النتيجة التقنية هي احد محركاتها والناجمة عن حجم الإكتتاب المعتبر المسجل للشركة، في حين أن النتيجة المالية لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع نواتج الشركة وذلك راجع لظروف الإستثمار في السوق الجزائري كتغير معدلات الفائدة وواقع السوق المالي الحديث.

الشركة لا تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح بقدر ما تهدف إلى كسب رضا عملائها بالوفاء بالتزاماتها اتجاههم في الوقت المحدد وذلك لجذب زبائن جدد، وبالتالي التوسع من خلال إنشاء فروع أكثر لها، هذا ما يعكسه إنخفاض المردودية خلال فترة الدراسة، مقابل ارتفاع رقم أعمالها و توظيفاتها المالية وهذا ما يمكن تفسيره بارتفاع قيمة الكوارث وبالتالي زيادة التعويضات المسددة فعلا، ومنه فإن المردودية لا تتأثر بالتمويل وتوظيف الأموال فقط بل هناك عوامل أخرى مهمة تحكم مردودية الشركة.

الختامة

الخاتمة

شهدت شركات التأمين تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، تنوعت مجالاتها وتعددت وظائفها وتطورت هيكلها وأصبحت تقدم خدمات أكثر جودة واشتدت المنافسة بين هذه الشركات، لهذا فإن دراسة كل من جانبي تويل وتوظيف أموال شركات التأمين أصبحت من الأمور الواجبة والضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم وضمان نجاح نشاط الشركة واستمراره، حيث ينتظر مالكو شركات التأمين مردودية عالية على أموالهم تقابل حجم مخاطرتهم في الإستثمار.

ومن خلال تناولنا لموضوع "أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين" حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين؟

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفروض، النتائج النهائية لهذه الدراسة، التوصيات.

← نتائج اختبار الفروض:

1. **الفرضية الأولى:** "تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تقوم الخدمات التأمينية وتقوم باستثمار أموالها من أجل تحقيق الأرباح".
← هذه الفرضية صحيحة فهي تقوم بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها كمؤسسة مالية، تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.
2. **الفرضية الثانية:** "المردودية هي تلك العوائد التي تحققها شركات التأمين بعد عملياتها الإستثمارية".
← هذه الفرضية صحيحة لأن مردودية شركات التأمين تعني مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية وقد تم تقسيمها إلى مردودية اقتصادية ومالية وتجارية.
3. **الفرضية الثالثة:** تعمل شركات التأمين على جمع الأموال من أقساط المؤمن لهم ثم تقوم باستثمارها في مجالات عديدة.
← هذه الفرضية صحيحة باعتبار أن شركات التأمين تحصل على أموالها من الأقساط الصادرة عن المؤمن لهم ثم توظيفها في صور عديدة مقابل الحصول على عوائد.
4. **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة بين التمويل وتوظيف الأموال بمردودية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT، بحث كلما كان التمويل وتوظيف الأموال في الشركة بالشروط والمجالات المناسبة أدى ذلك لتحقيق أرباح للشركة وبالتالي رفع مردوديتها.

← هذه الفرضية خاطئة لأن نسبة التمويل وتوظيف الأموال في تطور خلال فترة الدراسة في حين أن نسبة مردودية الشركة في انخفاض بالتالي ليس بالضرورة توفر الأموال وحسن توظيفها يؤدي إلى الرفع من المردودية.

← نتائج الدراسة:

- من خلال دراسة هذا الموضوع والدراسة الميدانية التي تمت على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT- وكالة تبسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:
- ✓ لشركات التأمين دور مزدوج، فهي تقوم بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها كمؤسسة مالية، تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.
 - ✓ نعني بمردودية شركات التأمين مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية وقد تم تقسيمها إلى مردودية اقتصادية ومالية وتجارية.
 - ✓ إن المحركات الأساسية لمردودية شركات التأمين تتمثل في الأرباح الصافية التي تتحقق أساسا من النتيجة التقنية من خلال نشاط التأمين، ومن النتيجة المالية من خلال النشاط المالي، حيث كلما زادت النتيجة التقنية أدى ذلك إلى زيادة الأرباح الصافية ومنه زيادة المردودية والعكس صحيح.
 - ✓ تقوم شركات التأمين بحصر جميع مصادر التمويل المتاحة أمامها سواء كانت موارد داخلية أو خارجية، واستنتجنا أن التمويل الذاتي هو أفضل نمط تمويل إذا تم مراعاة شروط اقتتائه وترشيد تخصيصه.
 - ✓ تعتمد شركات التأمين أداة التشخيص المالي في تقييم وضعيتها المالية وذلك باستخدام التوازن المالي ومختلف النسب المالية.
 - ✓ تعمل شركات التأمين على توظيف الأموال المجمعة لديها في العديد من أوجه الإستثمارات التي تنقسم إلى استثمارات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل وهذا تحقيقا لاستمراريتها ونموها.
 - ✓ الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT تعتمد بدرجة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها أي أنها تتبع أسلوب التمويل الذاتي أكثر من أساليب التمويل الأخرى.
 - ✓ علاقة التمويل وتوظيف الأموال بمردودية شركة التأمين ليست علاقة تأثير وتأثر وهذا ما يعكسه انخفاض نسبة المردودية رغم ارتفاع نسب التمويل وتوظيف الأموال، فهناك عوامل أخرى تتحكم في مردودية الشركة منها نسبة الكوارث والتعويضات.

← التوصيات

- على شركات التأمين الإهتمام بالمورد البشري وذلك من خلال تنمية مهاراته وإعداد الإطارات التأمينية على المستوى العالمي، وتنظيم نظم الإدارة من خلال دورات تدريبية متطورة.
- نشر الوعي التأميني لدى المواطنين من خلال الإعلان والإشهار والندوات والمطبوعات وغيرها من وسائل الإعلام.
- على شركات التأمين تنويع استثماراتها إلى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

← الكتب:

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
2. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
3. إلياس بن السياسي، يوسف تريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
4. جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
5. حمزة الشخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 1998.
6. خيرت ضيف، محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.
7. رابع الخوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
8. رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
9. رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان.
10. زياد رمضان، مبادئ التأمين - دراسة عن واقع التأمين، دار صفاء للنشر، 1998.
11. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات - التحديات الراهنة، دار النشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
12. سمير محمد عبد العزيز، الإقتصاد الإداري - مدخل كمي، مكتبة الإشعاع للطبعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997.
13. شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، القاهرة، 1998.
14. عبد الحميد كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000.
15. عبد الغفار حنفي، أسواق المال (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
16. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
17. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
18. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية - بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الإستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
19. عبد الله الطاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط 2، عمان، 2006.
20. عبد الله سلامة، إدارة تنظيم منشآت التأمين، دار النهضة العربية، ط 3، القاهرة، 1967.

21. عدنان هاشم، رحيم السامرائي، الإدارة المالية - منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997.
22. علي الشريف، اقتصاديات الإدارة - منهج اتخاذ القرارات، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
23. علي المشاقبة، محمد عدوان، إدارة الشحن والتأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2003.
24. فوزي غرابية، محاسبة التكاليف، مكتبة النهضة الإسلامية، الأردن، 1979.
25. مبارك لسلول، التسيير المالي، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2012.
26. محمد القيومي محمد، أصول محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
27. محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1972.
28. محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحاده، محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
29. محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006-2007.
30. محمود محمود الساجي، المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين، المكتبة المصرفية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2002.
31. مختار محمد الهانسي، ابراهيم عبد النبي حموده، مبادئ التأمين التجاري والإجتماعي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2003.
32. مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دار المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2011.
33. منير ابراهيم هندي، إدارة التسويق والمنشآت المالية، منشأة المصارف، مصر، 1996.
34. منير ابراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1994.
35. منير شاكر وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط 3، الأردن، عمان، 2008.
36. نادية العرف، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

← الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. أسيل جميل قزعاط، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009.
2. بثينة غريب، قياس كفاءة ومردودية الصناعة التأمينية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات **DEA** ونموذج بانل - دراسة حالة الجزائر للفترة 2010-2018، مذكرة ماجستير في العلوم المالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020-2021.
3. جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات 2005-2008، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة - بومرداس، 2008-2009.
4. صبيحة سعدي، تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022-2023.
5. عبد اللطيف ياقه، عبد الرحمان يوسف، اثر مخاطر التأمين على المردودية المالية لشركة التأمين - دراسة قياسية لشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT** وشركة أليانس للتأمينات الجزائرية **ALLIANCE**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2016-2017.
6. فضيل دحمان، محمد فضالي، أثر المخاطر على المردودية في شركة التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات للفترة 2009-2021، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022-2023.
7. فطيمة يحيوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011-2012.
8. محمد الأمين معوش، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية - دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات **2A**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، 2013-2014.
9. محمد السعيد عبدلي، مصطفى عبد الله الحاج، دور تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة شركة التأمين **SAA**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2016-2017.

10. محمد بولحية، العجز المالي ومشاكل تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2000.
11. مصطفى بناي، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
12. منيرة حميدو، سهام يخلف عبد الصمد، تحليل الملاءة المالية وتقييم المردودية في شركات التأمين - دراسة مقارنة لشركتي التأمين CAAT-GAM للفترة الممتدة من 2013-2014، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2015-2016.
13. موساوي عمر، محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
14. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

← المجالات والملتقيات:

1. أوسير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق ن،م،م الجديد على عرض القوائم المالية "حالة حدول النتائج"، الملتقى الدولي الأول حول "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.
2. سامية فقير، دور التدقيق في إدارة المخاطر في شركات التأمين، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، العدد 05، جوان 2020.
3. سليمة طبائبية ، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية- دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد 16، المجلد 06، العراق، 2011.
4. عبد النور موساوي، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009.
5. فيروز جيار، مدى مساهمة توظيفات شركات التأمين في دعم المزايا التنافسية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 6، العدد 1، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019.

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. Earl k.Stice, James stice, Michael diamond, **Financial accounting: reporting and analysis**, 6th édition, south western, usa, 2001.
2. François Ewald, Patrikt hourat, **gestion de L'entreprise d'assurance**, édition dunod, paris 2013.
3. Josette peyrard, **Analyse financière**, 8eme édition, vuivert, Paris, 1999.
4. Patrick Piget, **gestion financière de l'entreprise**, 2^{eme} édition, economica, paris, France, 2005.
5. Patrick Piget, "**gestion financière de l'entreprise**", 2eme édition, economica, paris, France, 2005, P 105.
6. Serge Evreart, **Analyse et diagnostic financier**, édition eyrolles, paris, 1991.

الملاحق

Unité : Dinars

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	3 310 073 728,61	1 821 472 899,71
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2 532 093 416,11	2 771 621 779,33
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		25 842 167 144,72	24 593 094 679,04
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I- CAPITAUX PROPRES		25 842 167 144,72	24 593 094 679,04
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8 511 250,89	8 893 583,19
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	272 977 840,53	189 290 016,81
Autres dettes non courants		25 278 004,20	26 331 253,15
Provisions réglementées	2.1.5	4 699 699 321,89	3 952 661 923,13
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	800 746 747,40	638 598 041,48
TOTAL II- PASSIF NON COURANT		5 807 213 164,91	4 815 774 817,76
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5 446 652 733,25	4 723 725 386,82
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		22 161 356 939,00	20 089 337 197,52
- Acceptations		16 956 588,83	14 274 300,13
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	5 540 285 082,75	5 065 162 190,56
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		91 493 767,91	79 593 645,64
Impôts Crédits	2.1.3	3 002 718 866,88	3 116 703 682,42
Autres dettes	2.1.3	4 679 017 707,91	4 206 919 786,83
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III- PASSIFS COURANTS		40 938 981 686,53	37 295 716 189,92
TOTAL GENERAL PASSIF		72 588 361 996,16	66 704 585 686,72

Unité : Dinars

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	276.928.794,32	190.245.320,11	86.683.474,21	98.179.522,48
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		4.859.881.924,31	2.148.451.782,91	2.711.430.141,40	2.830.029.159,65
- Immeubles de Placements		1.045.034.152,92	461.772.872,38	583.261.480,54	602.366.291,47
- Autres immobilisations corporelles		1.740.710.178,16	1.203.689.335,91	537.020.840,25	570.221.819,63
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	9.479.240,55	25.278.009,45	26.331.258,40
Immobilisation en cours	2.1.1	1.145.162.755,19	3.657.853,85	1.141.504.901,34	1.007.243.752,84
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		3.781.239.197,40	571.340.908,18	3.209.898.289,22	3.618.161.987,11
- Autres titres immobilisés		23.058.622.190,39	2.981.440,00	23.055.640.750,39	17.082.647.076,05
- Prêts et autres actifs financiers non courants		124.465.803,04	3.099.521,97	121.366.281,07	115.014.706,69
- Impôts différés actif	2.1.5	297.295.223,75		297.295.223,75	234.482.717,90
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I -ACTIF NON COURANT		36.991.309.378,41	4.594.718.075,86	32.396.591.302,55	26.791.890.203,15
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		12.480.090.962,05		12.480.090.962,05	10.322.158.141,67
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		56.101.731,58	0,00	56.101.731,58	165.993.067,19
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	14.393.874.410,23	3.207.802.470,45	11.186.071.939,78	10.851.687.066,30
- Autres débiteurs	2.1.3	3.537.939.540,34	32.506.364,74	3.505.433.175,60	3.197.801.026,85
- Impôts et assimilés		808.503.230,93	152.327.878,90	657.175.352,03	846.254.089,48
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		7.192.231.650,68	42.484.084,59	7.149.747.566,09	10.459.935.729,66
- Trésorerie		5.147.149.968,50		5.147.149.968,50	4.068.668.382,42
TOTAL II -ACTIF COURANT		43.626.891.492,29	3.435.120.798,68	40.191.770.693,61	39.912.695.483,57
TOTAL GENERAL ACTIF		80.618.200.870,70	8.029.838.874,54	72.588.361.998,16	66.704.585.686,72

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24 589.110.376,82	12.254.186.083,06	12.334.924.293,76	12.492.457.740,98
Primes acceptées		44.099.106,65		44.099.106,65	125.286.927,26
Primes émises reportées		-922.375.427,75	-804.801.092,47	-117.574.335,28	-647.510.042,28
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice		23.710.834.055,72	11.449.384.990,59	12.261.449.065,33	11.970.234.625,96
Prestations sur opérations directes		12.406.491.569,12	6.242.358.466,11	6.164.133.103,01	6.146.807.485,98
Prestations sur acceptations		3.815.562,92		3.815.562,92	13.248.204,26
II-Prestations de l'exercice		12.410.307.132,04	6.242.358.466,11	6.167.948.665,93	6.160.055.690,24
Commissions reçues en réassurance		2.039.521.541,83		2.039.521.541,83	1.890.225.787,20
Commissions versées en réassurance		10.138.159,58		10.138.159,58	28.403.548,93
III-Commissions de réassurance		2.029.383.382,25	0,00	2.029.383.382,25	1.861.822.238,27
IV- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		13.329.910.305,93	5.207.026.524,48	8.122.883.781,45	7.672.001.173,99
Services extérieurs & autres consommations		1.326.482.199,00		1.326.482.199,00	1.182.406.566,16
Charges de personnel		2.776.865.729,07		2.776.865.729,07	2.379.469.496,69
Impôts, taxes & versements assimilés		321.599.574,81		321.599.574,81	311.526.045,62
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		174.896.492,23		174.896.492,23	141.953.462,29
Autres charges opérationnelles		106.571.808,84		106.571.808,84	115.293.245,20
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.115.353.328,25		2.115.353.328,25	1.671.898.989,91
Reprise sur pertes de valeur et provisions		105.542.479,08		105.542.479,08	226.865.020,60
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		6.963.476.637,27	5.207.026.524,48	1.756.450.112,79	2.380.225.313,30
Produits financiers		1.630.079.631,86		1.630.079.631,86	1.378.656.162,88
Charges financières		475.230.702,48		475.230.702,48	416.574.044,19
VII-RESULTAT FINANCIER		1.154.848.929,38	0,00	1.154.848.929,38	962.082.188,69
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.911.299.042,17	3.342.307.431,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				358.330.308,19	407.317.393,24
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				-20.875.317,87	163.368.259,42
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.201.351.050,55	15.579.531.510,00
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13.669.257.634,44	12.807.909.730,67
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.532.093.416,11	2.771.621.779,33
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.532.093.416,11	2.771.621.779,33
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	326.491.450,32	219.598.317,64	106.893.132,68	120.554.114,89
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		5.162.275.899,11	2.331.696.884,50	2.830.579.014,61	2.824.317.895,48
- Immeubles de placements		1.045.034.152,92	497.850.527,96	547.183.624,96	564.562.210,86
- Autres immobilisations corporelles		1.922.812.368,90	1.356.571.379,22	566.240.989,68	508.391.981,63
Immobilisations en concession		38.484.214,36	11.585.738,45	26.898.475,91	27.951.724,86
Immobilisation en cours	2.1.1	1.431.384.848,21	3.657.853,85	1.427.726.994,36	1.223.688.126,05
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		4.091.239.197,40	630.012.261,62	3.461.226.935,78	3.202.169.791,22
- Autres titres immobilisées		27.657.062.271,12	3.482.864,00	27.653.579.407,12	25.933.771.354,75
- Prêts et autres actifs financiers non courants		162.444.980,32	3.437.855,59	159.007.124,73	185.602.835,25
- Impôts différés actif	2.1.5	318.073.387,53		318.073.387,53	364.634.467,42
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL - ACTIF NON COURANT		42.782.514.681,12	5.057.893.682,83	37.724.620.998,29	35.582.856.413,34
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		14.004.324.447,96		14.004.324.447,96	14.130.886.382,03
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		168.805.334,46	0,00	168.805.334,46	50.552.884,04
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	17.718.011.529,31	5.385.710.107,45	12.332.301.421,86	13.298.550.327,28
- Autres débiteurs	2.1.3	3.920.081.668,44	28.913.751,60	3.891.167.916,84	3.782.335.514,42
- Impôts et assimilés		783.682.958,12	152.327.878,90	631.355.079,22	618.115.398,19
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		6.793.620.327,97	42.484.084,59	6.751.136.243,38	6.933.627.613,59
- Trésorerie		5.290.471.884,39		5.290.471.884,39	4.099.800.912,82
TOTAL II - ACTIFS COURANT		48.678.998.150,65	5.609.435.822,54	43.069.562.328,11	42.913.869.032,37
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		91.461.512.831,77	10.667.329.505,37	80.794.183.326,40	78.496.725.445,71

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	5.743.370.183,15	4.647.140.927,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		28.669.852.347,72	27.444.970.374,69
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		28.669.852.347,72	27.444.970.374,69
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.007.610,02	8.715.576,27
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	317.770.612,50	305.514.504,60
Autres dettes non courants		326.898.470,66	27.951.719,61
Provisions réglementées	2.1.5	6.167.742.841,81	5.467.316.848,90
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	810.545.022,92	981.636.647,24
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		7.630.964.557,91	6.791.135.296,62
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5.279.933.531,65	5.428.009.494,13
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		23.336.866.749,51	23.890.321.949,50
- Acceptations		-5.580.623,32	20.969.813,88
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	7.294.719.120,76	5.905.734.905,57
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		131.549.644,97	73.908.699,34
Impôts Crédits	2.1.3	3.580.456.665,31	3.842.513.829,37
Autres dettes	2.1.3	4.875.421.331,89	5.099.161.082,61
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		44.493.366.420,77	44.260.619.774,40
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		80.794.183.326,40	78.496.725.445,71

RUBRIQUES	NOTE	OPÉRATIONS BRUTES N	OPÉRATIONS ET RETROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		25.403.713.434,68	14.547.287.172,40	10.856.426.262,28	11.943.626.234,10
Primes acceptées		42.765.727,15		42.765.727,15	192.381.969,36
Primes émises reportées		-42.018.352,09	-301.083.240,46	259.064.888,37	-50.429.454,86
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I- PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE		25.404.460.809,74	14.246.203.931,94	11.158.256.877,80	12.085.578.748,60
Prestations sur opérations directes		12.220.863.785,61	6.349.153.707,50	5.871.710.078,11	5.861.668.842,45
Prestations sur acceptations		-23.674.113,72		-23.674.113,72	14.137.316,02
II- PRESTATIONS DE L'EXERCICE		12.197.189.617,89	6.349.153.707,50	5.848.035.964,39	5.875.806.158,47
Commissions reçues en réassurance		2.174.975.530,26		2.174.975.530,26	2.051.090.603,83
Commissions versées en réassurance		3.908.126,18		3.908.126,18	46.909.662,49
III- COMMISSIONS DE RÉASSURANCE		2.171.067.404,08	0,00	2.171.067.404,08	2.004.180.941,34
IV- SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE		0,00		0,00	0,00
V- MARGE D'ASSURANCE NETTE		15.378.338.541,93	7.897.050.224,44	7.481.288.317,49	8.213.953.531,47
Services extérieurs & autres consommations		1.093.894.827,83		1.093.894.827,83	1.204.307.639,64
Charges de personnel		3.042.526.691,28		3.042.526.691,28	3.144.154.178,83
Impôts, taxes & versements assimilés		350.290.171,43		350.290.171,43	298.408.985,74
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		180.285.358,07		180.285.358,07	255.234.449,63
Autres charges opérationnelles		107.885.978,11		107.885.978,11	135.102.848,34
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.344.731.286,00		2.344.731.286,00	2.814.374.227,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions		517.244.811,47		516.244.814,47	365.602.949,66
VI- RÉSULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		9.135.539.759,82	7.897.050.224,44	1.238.489.535,38	1.238.443.050,98
Produits financiers		2.237.171.854,00		2.237.171.854,00	2.097.690.897,82
Charges financières		200.931.791,48		200.931.791,48	194.856.403,90
VII- RÉSULTAT FINANCIER		2.036.240.062,52	0,00	2.036.240.062,52	1.902.834.493,92
VIII- RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (VI + VII)		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	3.274.729.597,90	3.141.277.544,90
Impôt exigibles sur résultats ordinaires				289.430.245,54	378.250.676,81
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				58.817.187,79	-34.802.579,60
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.263.026.308,42	16.808.287.987,05
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13.336.544.143,85	14.010.458.539,36
IX- RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X- RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
XI- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII- RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

